إعتبار مقاصد الشريعة على قرار التبني في سن الرشد

(تحليل القرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان)

بحث الرسالة

إسم الطالبة : أريني دينا كمالا

رقم السجل للطالبة : ١٨٢١٠١٦١

قسم الأحوال الشخصية

كلية الشريعة

جامعة مولانا مالك إبرهيم الإسلامية الحكومية مالانج

٢٠٢١

إعتبار مقاصد الشريعة على قرار التبني في سن الرشد

(تحليل القرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان)

بحث الرسالة

إسم الطالبة : أريني دينا كمالا

رقم السجل للطالبة : ١٨٢١٠١٦١

قسم الأحوال الشخصية

كلية الشريعة

جامعة مولانا مالك إبرهيم الإسلامية الحكومية مالانج

٢٠٢١

إقرار الطالب

إقرار الطالب

والله أنا الموقع أدناه، وبياناتي كالآتي:

الإسم الكامل : أريني دينا كمالا

رقم السجل للطالبة : ١٨٢١٠١٦١

العنوان : فاسوروان

أقر بأن هذه الرسالة التي حضرتها لتوفير بعض الشروط لنيل درجة الجامعية الأولى في شعبة الأحوال الشخصية بكلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبرهيم الإسلامية الحكومية مالانج تحت العنوان:

"اعتبار مقاصد الشريعة على قرار التبني في سن الرشد"

حضرتها وكتبتها بنفسي وما زورتها من ابداع غيري أو تأليف الآخر. واذا ادعى أحد مستقبلا أنها من تأليفه وتبين أنها فعلا ليست من بحثي فأنا أتحمل المسؤلية على ذلك، ولن تكون المسؤولية على المشرف أو على كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبرهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

هذا، وحررت هذا الإقرار بناء على رغبتي الخاصة ولا يجبرني أحد على ذلك.

مالانج، ٦ ديسمبير ٢٠٢١ م

توقيع صاحب الإقرار،

أريني دينا كمالا

رقم السجل للطالبة: ١٨٢١٠١٦١

موافقة المشرف

موافقة المشرف

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشراف الأنبياء والمسلمين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أشهد أن لااله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أن محمد عبده ورسوله. أما بعد

بعد مراجعة تنائج البحث التى مقدم على:

الطالبة : أرينى دينا كمالا

رقم التسجيل : ١٨٢١٠١٦١

الموضوع : إعتبار مقاصد الشريعة على قرار التبني في سن الرشد

وافق المشرف على هذه الرسالة لتقديمها الى مجلس مناقشة.

المشرف

د. ر. جيجيب لقمان ياسن الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٧٣١٢١٤١٩٩٨٠٣١٠٠١

رئيسة قسم الأحوال الشخصية

أريك سفتى رحمواتى الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٧٥١١٠٨٢٠٠٩٠١٢٠٠٣

الإعتماد من طرف لجنة المناقشة

PENGESAHAN SKRIPSI

Dewan Penguji Skripsi saudara/i Arini Dina Kamala, NIM 18210161, mahasiswa Program Studi Hukum Keluarga islam Fakultas Syariah Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang dengan Judul:

اعتبار مقاصد الشريعة على قرار التبني في سن الرشد (TINJAUAN MAQASHID SYARIAH TERHADAP PUTUSAN HAKIM TENTANG PENGANGKATAN ANAK DEWASA)

Telah dinyatakan lulus dengan nilai: A

Malang, 21 Januari 2022

Dekan,

Scan Untuk Verifikasi

Dr. Sudirman, M.A.
NIP. 197708222005011003

الشعار

ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا (الأحزاب:٥)

أصول الفقه على منهج أهل الحديث (ص: ٤٨) : قال ابن القيم في إعلام الموقعين (٤/ ٩٠) : الحكم يدور مع علته وسببه وجوداً وعدما.

شكر وتقدير

بسم الله العزيز، المعتز بعلو عزة عزيزا، وكل عزيز بعزة الله يعتزون. يا عزيز تعززت بعزتك، إن الله قوي عزيز، وإنه لكتاب عزيز، وينصرك الله نصرا عزيزا. الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على من لا نبيّ بعده و أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أن أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الذين كان لهم فضل في خروج البحث إلى حيز الوجود ولم يبخل أحدهم بشيئ طلبت، ولم يكن يحدوهم إلا العمل الجاد المخلص. ومنهم:

١. سماحة الأستاذ أ. د. زين الدين الماجستير، مدير جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.
٢. سماحة الأستاذ د. سودرمان الماجستير، عميد كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبرهيم الإسلامية الحكومية مالانج.
٣. سماحة الأستاذة أريك سبتى رحمواتى الماجستير، رئيسة قسم الأحوال الشخصية كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبرهيم الإسلامية الحكومية مالانج.
٤. سماحة الأستاذة د. عرفانية زهرية الماجستير، مشرفة الدراسة التي أفاد الباحث التوصيات أو الموعظة التربية طول المحاضرة، لها الشكر العميق.
٥. سماحة الأستاذ د.ر. جيجيب لقمان ياسن الماجستير، مشرف البحث الذي أفاد الباحث علميا وعمليا ووجه خطواته فى كل مراحل إعداد هذا البحث منذ بداية فكرة البحث حتى الإنتهاء منه.

٦. يتقدم الباحث بكل الشكر والتقدير إلى الأساتيذ المعلمين في كلية الشريعة و جميع المعلمين في معهد الجامعة العالي بجامعة مولانا مالك إبرهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

٧. الشكر على طاقم الموظفين في كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبرهيم الإسلامية الحكومية مالانج الذين قدموا أفضل الخدمات.

٨. أفضل الشكر العميق العظيم على أمي وأبي الذان يرحماني منذ الصغار، و يحثاني في النشاط والنجاح. وكذا لأخي الكبير و جميع عائلتي الذين يدعونني و يساعدوني في يسار سائر الأمور.

٩. وأقدم الشكر على جميع أصدقائي و زملائي من معهد الجامعة العالي لسنة ٢٠١٩ و من قسم الأحوال الشخصية لسنة ٢٠١٨، الذين يرافقوني و يحثوني في النشاط طول المحاضرة. فأفضل شكرا عميقا لهم من خلوص الصدر.

مالانج، ٦ ديسمبر ٢٠٢١ م

الباحث،

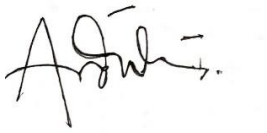

أريني دينا كمالا

رقم القيد: ١٨٢١٠١٦١

محتويات البحث

غلاف البحث ..... أ

إقرار الطالب..... ب

موافقة المشرف ..... ج

الإعتماد من طرف لجنة المناقشة..... د

الشعار ..... هـ

شكر و تقدير..... و

محتويات البحث ..... ح

ملخص البحث ..... ي

الباب الأول : المقدمة..... ١

أ. خليفة البحث..... ١

ب. مشكلة البحث ٥

ج. أهداف البحث ٦

د. فوائد البحث ٦

هـ. تعريف المصطلاحات ٧

و. الدراسات السابقة..... ٨

ز. منهج البحث..... ١١

ح. طريقة عرض البحث..... ١٥

الباب الثاني: مراجعة الأدب ١٧

أ. تعريف النكاح وأهميته ١٧

ب. التبني ١٩

ج. الرشد ٢٣

د. مقاصد الشريعة ٢٦

الباب الثالث: مناقشة البحث ٣٢

أ. حجة القاضى في القرار ٣٢

ب. إعتبار مقاصد الشريعة على القرار ٣٧

الباب الرابع: الخاتمة ٤٨

أ. الخلاصة ٤٨

ب. التوصيات ٤٩

مراجع البحث ٥٠

ملخص البحث

كمالا، أريني دينا. رقم القيد ١٨٢١٠١٦١. **إعتبار مقاصد الشريعة على قرر التبني في سن الرشد**. بحث الرسالة. شعبة الأحوال الشخصية، كلية الشريعة، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج. المشرف: د.ر. جيجيب لقمان ياسن الماجستير.

الكلمات الرئيسية: التبني، مقاصد الشريعة، الرشد.

لا يصح التبني إلا بالقرار، وفي القانون الذي قد تم تنظيم التبني كالقرار الحكومي رقم ٥٤ سنة ٢٠٠٧ بشأن اداء التبني و القرار الوزيري إندونسيا رقم ١١٠/ هـ.و.ك/ ٢٠٠٩ بشأن شروط التبني، تحديد عمر المتبني بعض منه ، ويجب الأبوان بالتبني أن يتوافرا على كل شروط التي نظم القانون.

بناء على القانون، تحديد عمر المتبني فيه يجرى على الولد عمره قبل ثمانية عشر عاما، وقد قام التحديد موافق على تعريف الولد فى القانون الذي نظم التبني إجمالية وهو القانون رقم ٣٥ سنة ٢٠١٤ بشأن التعديلات على القانون رقم ٢٣ سنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الولد، وتعريف الولد هو الطفل عمره قبل ثمانية عشر عاما ومنه الجنين اى الولد في بطن أمه. بل عند الواقع، دوام تطبيق التبني الذي يخالف القانون كالقرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان الذى قد اقتضى القاضى صحة التبني على البنات فى عمر ثلاثة وعشرين.

لهذا، التفت الباحث المسألة وهي القرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان كموضع البحث لتحليلها بالبحث المعيارى ويسمى أيضا بالبحث الكتبي لاعتبار مقاصد الشريعة عند الشاطبى إليها أى المسألة, لأن من جهة وظيفة المحكمة كما صرح القانون بشأن ولاية القضاء حيث مراده المحكمة لا يجوز الرفض على تحقيق المسألة بأساس عدم وجود النظام أو إخفائه. وغرض الباحث في تحليلها إعتبار المصلحة من اقتضاء القرار كالعقابة منه أي القرار.

والخلاصة من ثمرة التحليل ترجيح حجة القاضى في صحة التبني على جلب المصالح و درء المفاسد إلى المتبنى لأنه إمرأة ولم تكن متزوجة و عدم القرابة حولها إلا الأبوين بالتبني الذي يحضنها منذ تولدها من أمها الحقيقي، وعدم الحماية من الأبوين الحقيقي لأنهما قد سفر إلى خارج المدينة منذ سنة ٢٠٠٤ ولم يكن الخبر منهما.

ABSTRAK

Kamala, Arini Dina. NIM. 18210161. ***Tinjauan Maqasid Syariah Terhadap Putusan Hakim Tentang Pengangkatan Anak Dewasa.*** Skripsi. Jurusan Hukum Keluarga Islam, Fakultas Syariah, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang. Pembimbing: R. Cecep Lukman Yasin, MA.,Ph.D.

Kata Kunci: Pengangkatan Anak, Maqasid Syariah, Dewasa.

Keabsahan praktik pengangkatan anak hanya dapat dilakukan berdasarkan keputusan pengadilan. Dalam peraturan yang mengatur keabsahan pengangkatan anak, ketentuan batas umur anak yang akan menjadi anak angkat termasuk bagian persyaratan yang harus dipenuhi dan telah diatur secara khusus dalam peraturan pemerintah nomor 54 tahun 2007 tentang pengangkatan anak dan peraturan menteri sosial nomor 110/ HUK/2009 Tentang Persyaratan Pengangkatan Anak sebagai bentuk implementasi amanah Undang-Undang Perlindungan Anak.

Dalam kedua peraturan tersebut, batas umur anak angkat ditentukan pada usia sebelum 18 tahun, hal ini jika dikaji lebih luas memang telah sesuai dengan definisi istilah anak pada Undang-Undang perlindungan anak yakni setiap anak yang belum berusia 18 termasuk janin dalam kandungan. Namun faktanya secara praktik, masih terdapat praktik pengangkatan anak yang tidak sesuai dengan ketentuan yang telah ditetapkan seperti putusan Pengadilan Agama Tuban Nomor 378/pdt.p/2019/PA.Tbn yang mengesahkan pengangkatan anak terhadap anak perempuan yang berumur 23 tahun.

Oleh karenanya peneliti tertarik untuk mengkaji kasus yang terdapat pada putusan Pengadilan Agama Tuban Nomor 378/pdt.p/2019/PA.Tbn sebagai objek penelitian dengan jenis penelitian normatif yang menggunakan metode kajian pustaka untuk menerapkan teori maqasid syariah Al-Syatibi sebagai pisau analisis atas kasus tersebut. Karena secara tupoksi yang telah diatur dalam undang-undang kekuasaan kehakiman, sebuah pengadilan dilarang menolak untuk memeriksa, mengadili dan memutus sebuah perkara dengan dalih hukum tidak ada atau kurang jelas dan tujuan peneliti memilih perkara ini untuk meninjau maslahah yang akan timbul sebagai akibat hukum dari pengesahan perkara ini.

Hasil penelitian ini menyimpulkan bahwa alasan majlis hakim tetap mengesahkan kasus pengangkatan anak tersebut sekalipun menyalahi ketentuan perundang-undangan dikarenakan peluang mencegah *mafsadah* dan mendatangkan *maslahah* lebih besar yang didukung oleh keadaan anak angkat tersebut merupakan anak perempuan yang belum menikah, orang tua angkat telah mampu merawat anak angkat sejak dia dilahirkan dari ibu kandungnya, kedua orang tua kandung anak angkat telah pergi ke luar kota sejak dia kecil dan tidak memberi kabar sejak kepergiannya.

ABSTRACT

Kamala, Arini Dina. NIM. 18210161. ***Review Maqasid Sharia to Judge's Decision About Adoption of Adult Children.*** Undergraduate Thesis. Departement of Islamic Family Law, Faculty of Sharia, Maulana Malik Ibrahim State Islamic University of Malang. Advisor: R. Cecep Lukman Yasin, MA.,Ph.D.

Keywords: Adoption, Maqasid Sharia, Adult.

Child adoption can only be made legal by cour decision. There also exist some regulations that stipulates the age limit for child adoption, such as government regulation number 54 of 2007 concerning adoption and social affairs ministry regulation number 110/HUK/2009 concerning Child Adoption Requirements as a form implementation for the mandate of the Child Protection Act. In both regulations, the age of miniority become a prerequisite for the validity of adopting child.

Accordingly, a person who is under 18 years is considered minor, including the fetus in the womb, and when a person reach 18 years, he or she is no longer a minor. This stipulation coincide with the decision of Tuban Religious Court Number 378/pdt.p/2019/PA.Tbn which legalizes the adoption of a 23 year old girl. The law of judicial power requires that the court examine the case and deliver the verdict; refusing the case by the court under the pretext of legal non-existence or legal ambiguity is not acceptable by the law. The impact of this court decision on the public interest (*maslahah*) is of important subject for dicussion.

Based on the abovementioned background, the researcher aims to undertake case study on Tuban Religious Court Decision Number 378/pdt.p/2019/PA.Tbn as A normative research, maqasid theory of al-Syatibi will be utiliezed as an analytical tool to understand the case in question and the study reveals that the judges' approval for the child adoption, despite its violation to the existing legal provisions lies on multiple consideration: prevention of mafsadah and realization of maslahah, protection of the wellbeings og the girl, departure of her biological parents and good caring of her existing adoptive parents.

.

الباب الأول

المقدمة

أ. خليفة البحث

الولد هو أمنة و منة الذي يرجى وجوده رجاء عظيما للزوجين، وان وجود الولد أثناء النكاح مهم ليكون وارثا و يستمر الولد ذرية من أهل النسب كقصة زكريا في القرآن (وزكريا إذ نادى ربه رب لا تذرني فردا وأنت خير الوارثين) ، حيث مراده يدعو زكريا ربه أن يعطي ولدا ليمستمر ذريته وعند ذلك، تكون زوجته عاقرا ، كما قال في " تفسير ابن كثير ط العلمية": إذ نادى ربه أى خفية عن قومه رب لا تذرني فردا أي لا ولد لي ولا وارث يقوم بعدي في الناس وأنت خير الوارثين دعاء وثناء مناسب للمسألة.[١] وفى جهة الأخر، يتأثر وجود الولد على ألفة النكاح ولقد كثر وقع الطلاق لما تزول الألفة في النكاح. ومن أجل هذا, قد وضحت أهمية وجود الولد حصول مصلحة الأمة.

التبني الذي يشهر باصطلاح "أدوبسي" في إندونسيا قد تقدم منذ زمان استعمار الهولندة الذي نظم في ٍ رقم ١٢٩ سنة ١٩١٧ Staatblad" بشأن من الذي يجوز أن يتبني الولد، يخص هذا النظام لصيني (Tionghoa).[٢] وتعريف التبني كما قال في " الموسوعة الفقهية الكويتية" هو إتخاذ الشخص ولد غيره ابنا له.[٣] وهذا سعي الزوجين لوجود الولد بمتنوع العلة تخلفه، ومنها

---

[1] Ibn Katsir, *Tafsir Al-Qur'an Al-Adim Ibn Katsir*, Jilid 5, (Beirut: Dar Al-Kutub Ilmiyah, 1998), 324.

[2] Sumiati Usman, "Kedudukan Hukum Anak Angkat Terhadap Hak Waris", *Lex Privatum*, No. 4 (2013): 136 https://media.neliti.com/media/publications/155846-ID-none.pdf.

[3] Majmu'ah al-Muallif, *Al-Mausu'ah Al-Fiqhiyyah Al-Kuwaitiyah*, Jilid 10 (Kuwait:Wazarah, 2006), 120.

"طعمة" لتولد الولد منهما أو المصلحة علي تبني اللقيط.[٤] وتقوم إندونسيا بعد استقلال البلد دولة قانونية علي صحة التبني التي قد تم تنظيمها في قانون الإندونسية كما الآتى بدوام حكم السابق كما ذكر. و كانت أنظمة التبني في القانون منهاجا لصحة التبني و كفالة لحماية حق الولد.

وقد عرف التبني في القانون لاتحصل صحته إلا بقرار المحكمة الشرعية[٥]. فيتم تنظيم التبني إجمالا في القانون رقم ٣٥ سنة ٢٠١٤ بشأن التعديلات على القانون رقم ٢٣ سنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الولد، وتفصيلا في القرار الحكومي رقم ٥٤ سنة ٢٠٠٧ بشأن أداء التبني و رقم ١٢٩ سنة ١٩١٧ Staatblad[٦] كما ذكر. وبجانب القانونية، تكون شريعة الإسلام وهي أحد مصادر القاضي في القرار التى تبيح التبني ما دام التبني لا يغير النسب اي إضاف نسب الولد على الأبوين بالتبني.[٧] كما قال في" الفقه الإسلامي و أدلته " : ومنع الشرع أيضاً الأبناء من انتسابهم إلى غير آبائهم، فقال صلّى الله عليه وسلم : «من ادعى إلي غير أبيه وهو يعلم، فالجنة عليه حرام (٢) » وقال أيضاً: «من ادعى إلى غير أبيه، أو انتمى إلى غير مواليه، فعليه لعنة الله المتتابعة إلى يوم القيامة».[٨]

ومن شروط صحة التبني التى قد تم تنظيمها في القانون، أحدها تحديد عمر المتبني. وأما تحديد عمر المتبني فيه اي القانون، قبل ثمانية عشر عاما. كما صرح في القرار الحكومي رقم ٥٤

---

[4] Dessy Baalati, "Prosedur dan Penetapan Anak Angkat di Indonesia", *Lex Privatum*, Vol. 1, 2013, 138-145.
[5] Pasal 9 dan Pasal 10 ayat 2 Peraturan Pemerintah Nomor 54 tahun 2007 Tentang Pelaksanaan Pengangkatan Anak.
[6] Muhammad Rais, "Kedudukan Anak Angkat Dalam Prespektif Hukum Islam, Hukum Adat dan Hukum Perdata (Analisi Komparatif)", *Jurnal Hukum Diktum*, Vol. 14, 2016, 183-200.
[7] Muhammad Rais, "Kedudukan Anak Angkat Dalam Prespektif Hukum Islam, Hukum Adat dan Hukum Perdata (Analisi Komparatif), 183-200.
[8] Wahbah Zuhaily, *Fiqh islam wa adillatuhu*, Jus 10, (Damaskus: Dar Al-Fikr, t.t), 2.

سنة ٢٠٠٧ بشأن أداء التبني في مادة ١٢ و اية ١ في حرف أ حيث مراده " شرط المتبني، الولد عمره قبل تمانية عشر عاما". وهذا الشرط موافق بتعريف الولد في القانون رقم ٣٥ سنة ٢٠١٤ بشأن التعديلات على القانون رقم ٢٣ سنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الولد في مادة ١ وأية ١ حيث مراده " الولد هو الطفل عمره قبل ثمانية عشر، و به أيضا الجنين اى الولد في بطن أمه". و يلتفت الباحث هذا الشرط بأن يوجد أحد قرار القاضي يخالفه ولا يكن هذا الشرط مبحوثا في إعتبار القرار وكذا لا القرار الحكومي حجة فى القرار وهو القرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان الذي سيجعل الباحث القرار موضوعا مهما في بحوث الرسالة بإعتبار مقاصد الشريعة التقليدية إليها.

مجلس القاضي في ذلك القرار يقر مطلوب اثبات التبني علي المتبنية عمرها ثلاثة وعشرون عاما. وقد ظهرت المسألة منه بأن قرار القاضي يخالف على القرار الحكومي رقم ٥٤ سنة ٢٠٠٧ بشأن أداء التبني في مادة ١٢ و اية ١ في حرف أ كما ذكر في السابق. وإذا يتحلل مرة، فوجد هذا القرار مخالفا ايضا بالقانون رقم ٣٥ سنة ٢٠١٤ بشأن التعديلات على القانون رقم ٢٣ سنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الولد في مادة ٣٩ حيث مراده : "أن صحة أداء التبني ما دام على مصلحة الولد و حكم العادة و القانونية الحادثة". وبجانب ذلك، قد وجد أيضا القرار الأخر بمسألة واحدة وهو القرار رقم ٣٥٢/ف د ت. ف/ ٢٠١٣/المحكمة الشرعية تولوغ أكغ الذي يؤيد على هذه

المسألة، وفيه مجلس القاضي يرد على مطلوب اثبات التبني الذي يتعارض على مادة القرار الحكومي كما مر.[٩]

وقبل كلها، إعلم طريقة اتخاد الولد في المحكمة الشرعية تكون اثنين وهما يحصلان العقابة المختلفة. أما الطريقة الأولى هي التبني الذي يحصل على انتقال حق الولد من أبوي النسب إلى أبوي بالتبني بقرار المحكمة[١٠] بل، منزله فى الوارث ليس كمنزل ولد النسب فى الوارث لأنه لم يكن أهل الوارث كما قال في "الفقه الإسلامي وأدلته" حيث مراده: فمن تبنى لقيطا أو مجهول النسب دون أن يدعي أنه ولده، لم يكن ولده حقيقة، فلا يثبت التوارث بينهما.[١١] وأما الطريقة الثانية هي الإستلحاق وهو يرجع إلى النسب الأصلي أي إقرار الأبوين إلى ولد الصلبي من النسب الحقيقي[١٢] بقرار المحكمة ويكن أهل الوارث، لأن الولد يتولد قبل نكاح أبويه كما نظم في القانون رقم ٢٤ سنة ٢٠١٣ فى مادة ٥٠ والأية الأولى حيث مراده : " الإستلحاق هو إدعاء وضع الولد الذى يتولد عند نكاح الأبوين شريعة أو قبله".

يتعلق مختلف العقابة بالمسألة السابقة بأن قرار القاضي يتضح على التبني لا الإستلحاق، كما وضح أيضا في دلالة المطلوب حيث مراده أنه يقدم المطلوب لإثبات التبني الذي فعله منذ مولود الولد من أمها. فاذا يقر القاضى علي مطلوبه، فينبغي عليه أن يوافق بمادة فى القوانين مرت، منها المادة "أن تحديد عمر الولد في التبني قبل ثمانية عشر عاما" والمادة الأخرى "لا تحصل

---

[9] Rahmat Fadhil, Analisis Putusan Hakim Terhadap Pengangkatan Anak Dewasa", (Undergraduate Thesis Universitas Muhammadiyah Malang, 2021), https://eprints.umm.ac.id/75228/.
[10] Pasal 1 ayat 2 Peraturan Pemerintah Nomor 54 tahun 2007 Tentang Pelaksanaan Pengangkatan Anak.
[11] Wahbah Zuhaily, *Fiqh islam wa adillatuhu*, Juz 10, 3.
[12] Majmu'ah al-Muallif, *Al-Mausu'ah Al-Fiqhiyyah Al-Kuwaitiyah*, Jilid 10, 120.

صحة التبني إلا بقرار المحكمة" فاختصارهما لا يعتبر التبني ولو فعله أبوان بالتبني منذ مولود المتبني كما وقع.

ومن أجل كلهم، يقوم على المسألة السابقة كما ذكر، فاحتاج تحليل مصادر حكم القاضي شريعة كانت أو قانونية في قرار القاضي رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان بمقاصد الشريعة لتعريف المصحلة التى تحصل منه و إيجاب المشكلات. لأن الواقع أيضا، الراشد يقدر على حماية نفسه و صلاح في عمل الحكم.[١٣]

ب. مشكلة البحث

بناء على خليفة البحث المذكورة ، فنقطة من المسائل لو عبرت كما يلى:

١. ما الأدلة التى استخدمها القاضى أساسا فى القرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان؟

٢. كيف إعتبار مقاصد الشريعة على القرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان؟

وجعلت المسالتان المذكورتان اقتصار المسائل من خليفة البحث، فالآتى ستعبر بحوث الرسالة دلائلا لإيجابة المسالتان المذكورتان.

[13]Shoim, "Penerapan Teori *Maslahah* Pada Perkara Pengangkatan Anak Yang Sudah Dewasa", *Badilag*,16 Juli 2019, https://badilag.mahkamahagung.go.id/artikel/publikasi/artikel/penerapan-teori-maslahah-pada-perkara-pengangkatan-anak-yang-sudah-dewasa-shoim-s-hi.

ج. أهداف البحث

١. تحليل و فهم مصادر أحكام القاضي التي قد اعتبرت في القرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان أساسا للمسألة المطلوبة.

٢. فهم المصلحة من القرار باعتبار مقاصد الشريعة لتعريف الإيجابية من القرار.

د. فوائد البحث

هذا البحث يتكون على الفوائد، و ستعبر الفوائد علي الفرقتين كما يلى:

١. فائدة نظرية

نظرية، يرجى حصول البحث زيادة للعلوم لاسيما في صحة التبني و القانون يتنظمها. وأيضا، يرجى إنتفاعا لكل من يقرأ هذه الرسالة حتى تمكن أن تساعد كل من يقرأ تسهيلا في تحليل و كشف أو انتهاء المسائل الواقعة. حيث كانت هذه الرسالة تبيينا على كيفية صحة التبني و أثر المننتشر لحماية الأبناء.

٢. فائدة عملية

هكذا، يقصد الباحث كما قصد في الفائدة النظرية. فتمكن أن تصبح هذه الرسالة مصدرا ومرجعا للدراسات المتعلقة بشأن المذكور في المجتمع. و يمكن إعتبار الرسالة بالأدلة والحجاج أن يتأثر إيجابية على إلزام التبني بقرار المحكمة الشرعية فى إندونسيا. بالواقع، قد كثر تطبيق التبني بدون قرار المحكمة الشرعية. وغير ذلك، يرجو الباحث الرسالة أن تدل المجتمع بأن كل القرار يحصل المصلحة والقاضي أن يلتزم إعتبار المصلحة فى كل المسائل المطلوبة.

هـ. تعريف المصطلاحات

في هذه الرسالة، وظيفة تعريف المصطلاحات هي توضيح ألفاظ الموضوع التى تحتاج على بينة، وغرضها سد أساء الفهم لكيلا تحصل الضلالة في العلم. فعبارتها كما يلى:

١. الإعتبار: مراجعة اي تحليل البحوث بالطريقة لظواهر المشكلات دفعا على ضلالة العلم.

٢. مقاصد الشريعة: المقاصد هي الغرض أو الهدف، والشريعة هي ثمرة استنباط الحكم أى الفقه. ومقاصد الشريعة أصلها الغاية منها والأسرار التى وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها.[١٤] نعم، مقصود الباحث منها الطريقة فى استنباط الحكم لتعريف على المصلحة المشتملة في القرار.

٣. القرار: تقرير القاضي على المسألة، وله قوة قانونية و عواقب قانونية. والقرار هو القرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان.

٤. التبني: إتخاذ الشخص ولد غيره ابنا له أو ادعاء الرجل أو المرأة من ليس ولدا لهما بدون تغيير النسب. لأن التبني محدود بانتقال حق الولد من أبوي النسب إلى أبوين بالتبني. كما نظم في القرار الحكومي رقم ٥٤ سنة ٢٠٠٧ بشأن أداء التبني في مادة ١ و اية ٢.

٥. الرشد: الغلام يبلغ على سن الرشد قانونية كان شريعة، وهو يتكون الشخص راشدا في الحكم و قادرا أو مستقلا عن حماية نفسه. كما نظم في "كتاب القانون المدني

[14] A. Halil Tharir, *Ijtihad Maqasidi*, (Yogyakarta, LKiS Pelangi Aksara, 2015),18.

(KUHPerdata)" في مادة ٣٣٠حيث مراده: الراشد هو يبلغ الشخص واحدا و عشرين عاما أو يكون الشخص متزوجا ولو لم يبلغ عمره واحدا و عشرين عاما.[١٥]

و. الدراسات السابقة

توضح الدراسات السابقة التشابه و الإختلاف بين بحوث الباحث في هذه الرسالة و بحوث الأخر، لتدل ابتكار الباحث في كتابة هذه الرسالة لأن انتحال التأليفات جريمة الدراسة و براءة انتحال التأليفات شرط صحة الرسالة . و أما الدراسات السابقة كما يلي:

الأول، الرسالة التى كتبها رحمة الفاضل وهو متخرج جامعة المحمدية مالانج سنة ٢٠٢١، تحت العنوان "تحليل قرار التبني في سن الرشد (دراسة مسألة قرار المحكمة الشرعية طوبان رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان)". ينتقد رحمة الفاضل في بحوث رسالته على قرار المحكمة الشرعية طوبان لأن القرار يخالف حدود القانون. وعنده أي عند رحمة الفاضل، يلزم القاضي أن يرد على المطلوب لصحة التبني، بأن صحة التبني تحصل على ما نظمه القانون،[١٦] كما صرح القانون رقم ٣٥ سنة ٢٠١٤ بشأن التعديلات على القانون رقم ٢٣ سنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الولد في مادة ٣٩ في السابق. ووجه التشابه يقع في موضوع البحث أي القرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان، وأما وجه الإختلاف يقع في طريقة التحليل أي القانون عنده كان ومقاصد الشريعة عند الباحث.

---

[15] Pasal 330 Kitab Undang-Undang Hukum Perdata.

[16] Rahmat Fadhil, Analisis Putusan Hakim Terhadap Pengangkatan Anak Dewasa", (Undergraduate Thesis Universitas Muhammadiyah Malang, 2021), https://eprints.umm.ac.id/75228/.

الثاني، مقالة البحث التى كتبها مرشح قاضي المحكمة الشرعية تامياغ لاياغ كاليمانتان الوسطى. إسمه "صائم" وهو مجرب القاضي في المحكمة الشرعية طوبان سنة ٢٠١٩. وأخذت المقالة من موقع محكمة العليا وهو "باديلاغ" تحت العنوان " تطبيق المصلحة على التبني الراشد". توضح المقالة أدلة قاضي المحكمة الشرعية طوبان في القرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان تأكيدا إليها. ولو في العموم، القرار لا يتوفر أحد حدود القرار الحكومي رقم ٥٤ سنة ٢٠٠٧ بشأن أداء التبني. لكن، القاضي لا يمكن أن يقضي بلا اعتبار المصلحة ولو المطلوب يخالف القانون إجمالا.[١٧] أما وجه التشابه برسالة الباحث هو موضوع البحث أي القرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان وأيضا تتكون رسالة الباحث تأكيدا للقرار. ووجه الإختلاف هو طريقة البحث أي عندها نظرية المصلحة بأساس مقاصد الشريعة كان و عند الباحث، إعتبار مقاصد الشريعة فى حصول المصلحة. وأيضا مقاصد الشريعة فيها مقاصد الشريعة عند الغزالى و في بحث الباحث عند الشاطبى.

الثالث، الرسالة التى كتبها سجيت ستياون وهو متخرج جامعة الإسلامية الحكومية بوركيرتو سنة ٢٠١٩ تحت العنوان "دراسة تحليلية التبني في المحكمة الشرعية و المحكمة الحكومة". تبحث الرسالة على اختلاف تطبيق التبني بين المحكمة الشرعية و محكمة الحكومة الذي يحصل العاقبة المختلفة. أما محكمة الحكومة تعقب على أن منزل التبني كمنزل ولد النسب في الوارث، بخلاف المحكمة الشرعية أن منزل التبني و ولد النسب ليس بمنزل واحد، لأن التبني لم يكن اهل الوارث.

---

[17] Shoim, "Penerapan Teori *Maslahah* Pada Perkara Pengangkatan Anak Yang Sudah Dewasa", *Badilag*, 16 Juli 2019, https://badilag.mahkamahagung.go.id/artikel/publikasi/artikel/penerapan-teori-maslahah-pada-perkara-pengangkatan-anak-yang-sudah-dewasa-shoim-s-hi

ووجه التشابه برسالة الباحث هو مبحث واحد أي التبني,و أما وجه الإختلاف هو بحث تطبيق التبني بين المحكمة الشرعية و محكمة الحكومة الذي لم يكن مبحوثا في رسالة الباحث.[١٨]

الرابع، مجلة البحوث التى كتبتها ياسمين وهي طالبة جامعة ماتارام تحت العنوان "تحليل القانون علي التبني باعتبار نظام حكم اندونسيا" سنة ٢٠١٨. تبحث المجلة تطبيق التبني و علاقة بين ابوين بالتبني و المتبني في الوارث حتى تختصر بأن أكثر الزوجين ما زال تطبيق التبني بدون اعتبار حدود القانون، كتزوير شهادة تولد الولد و تسجيل المتبني ولدا حقيقيا في مكتب التسجيل (كانتور جتاتان سفيل). و وجه التشابه برسالة الباحث هو مبحث واحد اي التبني والقانون ينظمه. وأما وجه الإختلاف هو لم تكن مقاصد الشريعة مبحوثا فيه، ويحد مبحوث المجلة على القانون ولا الشريعة.[١٩]

ثم بعد ملاحظة التشابه والإختلاف، يختصر الباحث التشابه والإختلاف جدولا ليكن صريحا و تسهيلا في الفهم كما يلي:

الجدوال

تشابه و الإختلاف الدراسات السابقة

الرقم	اسم الباحث	العنوان	التشابه	الإختلاف
١.	رحمة الفاضل (متخرج جامعة	تحليل قرار التبني في سن الرشد (دراسة مسألة	موضوع البحث أي القرار رقم	طريقة التحليل أي القانون

[18] Sigit Setyawan, "Studi Analisis Pengangkatan Anak di Pengadilan Agama dan Pengadilan Negeri", (Undergraduate Thesis, IAIN Purwokerto, 2019), http://repository.iainpurwokerto.ac.id/5175/1/JUDUL_BAB%20I_%20BAB%20V_%20DAFTAR%20%20PUSTAKA.pdf.

[19] Yasmin, "Analisis Yuridis Tentang Pengangkatan Anak Berdasarkan Sistem Hukum Indonesia", *Repository Universitas Mataram*, (2018), 3.

	المحمدية مالانج سنة ٢٠٢١)	قرار المحكمة الشرعية طوبان رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان)"	٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان.	عنده كان ومقاصد الشريعة عند الباحث
٢.	صائم (مرشح قاضي محكمة شريعة تامياغ لاياغ كاليمانتان الوسطى و مجرب القاضي في المحكمة الشرعية طوبان سنة ٢٠١٩)	تطبيق المصلحة على التبني في سن الرشد	موضوع البحث أي القرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان	طريقة البحث أي عنده نظرية المصلحة بأساس مقاصد الشريعة كان و عند الباحث، إعتبار مقاصد الشريعة فى حصول المصلحة.
٣.	سجيت ستياون (متخرج جامعة الإسلامية الحكومية بوركيرتو سنة ٢٠١٩)	دراسة تحليلية التبني في المحكمة الشرعية و المحكمة الحكومة	مبحث واحد أي التبني	بحث تطبيق التبني بين المحكمة الشرعية و المحكمة الحكومة
٤.	ياسمين (طالبة جامعة ماتارام سنة ٢٠١٨)	تحليل القانون على التبني باعتبار نظام حكم اندونسيا	مبحث واحد أي التبني والقانون ينظمه.	ويجد مبحوث المجلة القانون ولا الشريعة

ز. منهج البحث

منهج البحث هو الطريقة العلمية لتحليل مشكلات العلم. لذا مراجع البحث تعمق بمنهج البحث محاولة على حصول الحق العلمي وخطوة لاستفادة المعلومات الدقيقة، وفي هذا البحث، يستخدم الباحث منهج البحث كما ذكر في توجيه كتابة البحث الذي أصدرته كلية الشريعة سنة ٢٠١٩. فينقسم الباحث منهج البحث على خمسة فصول تسهيلا لفهم خطوات تحليل مشكلات البحث كما يلى:

١. نوع البحث

يستخدم الباحث البحث المعياري في نوع هذا البحث، لأن الباحث يريد أن يحلل ويكشف مشكلات قرار القاضى. و سمى البحث المعياري بالبحث الكتبي أيضا وهو دراسة مرجعة البحث بكشف معلومات المراجع عن التبني. ويستخدم الباحث المراجع بالعبارة عن الكتب المعتبرة و القوانين و المجلة وكل المراجع المتعلقة بالتبني. ويحتوي البحث المعياري كما ذكر في توجيه كتابة البحث الذي أصدرته كلية الشريعة سنة ٢٠١٩ على أربعة الأقسام، منها:

أ. تحليل مبادئ الحكم شريعة كانت أو قانونية

ب. تحليل مرتبة الحكم شريعة كانت أو قانونية

ج. تحليل مناسب الحكم عموديا كان أو أفقيا

د. مقارنة الأحكام وتاريخها شريعة كانت أو قانونية.

وينحرف الباحث على استخدم تحليل مبادئ الحكم شريعة كانت أو قانونية في بحث الرسالة، لأن القرار الذى يجعل موضوعا مهما يخالف على قواعد القانون المحدوث.

٢. مقاربة البحث

يتخذ الباحث من أنواع المقاربة مقاربة المسألة (pendekatan kasus) لهذا البحث، وهي خطوات الباحث لإتخاذ نتيجة المراجع المتعلقة بموضع البحث. ويعتذر الباحث إتخاذ مقاربة المسألة بأنها تحتمل علي إيجاد علة القاضى في حل المسائل والوقائع تخلفه .[٢٠].لذلك، تستخدم مقاربة المسألة بتحليل المسائل و القوانين و القرار الحكومي المتعلقان بالتبني. ثم، ستضاف نتيجة كلهم بنتيجة الشريعة عن طريقة مقاصد الشريعة و مصادر القاضي الشريعة التي يستخدمها في القرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان.

٣. نوع المراجع

ونوع المراجع المستخدمة في هذا البحث، ينقسم على ثلاثة أقسام ومنها مراجع الأساسية و مراجع الثانوية، ومراجع التكميلية. أما مراجع الأساسية هي الوثائق الرسمية كالقوانين، والقرار الحكومي، وقرار القاضى. و الثانى، مراجع الثانوية تحتوى على غير الوثائق الرسمية كالكتب، ومجلة البحوث. والأخير، مراجع التكميلية تحتوي على القاموس، الموسوعة العلمية والملاحظة. [٢١] وفي هذا البحث، مراجع الأساسية منها القرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان، القرار الحكومي رقم ٥٤ سنة ٢٠٠٧ بشأن أداء التبني،

[20] Peter Mahmud Marzuki, *Penelitian Hukum*, (Jakarta: Prenada Media Group,2010), 159.
[21] Peter Mahmud Marzuki, *Penelitian Hukum*, 181

و القانون رقم ٣٥ سنة ٢٠١٤ بشأن التعديلات على القانون رقم ٢٣ سنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الولد، وتجميع شريعة الإسلام. وأما مراجع الثانوية منها تفسير ابن كثير ط العلمية، الموسوعة الفقهية الكويتية، الفقه الإسلامي و أدلته وأراء العلماء المتعلقة بالتبني والمأخوذة من الكتب المعتبرة. ومراجع التكميلية القواميس و الموسوعة العلمية.

٤. طريقة جمع المراجع

ويجمع الباحث المراجع بطريقة استطلاع المراجع المتعلقة بموضع البحث. ثم يقرئها و يختارها لتفصيل بين مراجع الأساسية، ومراجع الثانوية، ومراجع التكميلية. ولتسهيل وتسريع الطريقة في اتخاذ نتيجة المراجع وثمرة البحث. [٢٢]

٥. طريقة تشغيل المراجع

الخطوة الأولى في تشغيل المراجع دراسة القوانين المتعلقة بقرار المحكمة الشرعية طوبان المذكور وتحليلها اي القوانين. فثم دراسة الشريعة فى كتب الفقه المذكورة واتخاذ ثمرتها و بعد دراسة كلهم، يخطو الباحث تحليل المناسب بين اعتبار القاضى في القرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان أساسا على إقامته و عبارة العلماء في كتب الفقه و القوانين أو القرار الحكومي المتعلقان بالقرار. والخلاصة، تنقسم خطوات تشغيل المراجع على خمسة أقسام مرتبة. ,ومنها:[٢٣]

أ. التحرير *(editing)*

[22] Nursapia Harahap, "Penelitian Kepustakaan", *Jurnal Iqra'*, Volume 8, 2014, 68-73.
[23] Fakultas Syariah UIN Maulana Malik Ibrahim Malang, *Pedoman Penulisan Skripsi Tahun 2019*, 21.

ب. التقسيم *(classifying)*

ج. التحقيق *(verifying)*

د. التحليل (*analysing*)

هـ. الإستخلاص *(concluding)*

و. طريقة عرض البحث

تتكون طريقة عرض البحث تصورا على تصنيف مباحث الرسالة، حتى أن تكون مباحث الرسالة مرتبا و تسهيلا في القراءة لا سيما في الفهم. وتنقسم مباحث الرسالة أربعة الأبواب كما يلي:

الباب الأول، المقدمة. وهي تحتوى على خليفة البحث، مشكلات البحث، أهداف البحث، فوائد البحث، الدراسات السابقة، تعريف المصطلاحات و منهج البحث. أما غرضها تمهيدات للمباحث الأتية. فينبغي على الباحث في المقدمة أن يوضح إجملا عن البحث ليفهم القارئون على ما مراد البحث واتجاه البحث، وتهم المقدمة بأن تلصق فهم القارئين صحيحا كان أو خطأ. وأيضا، تهم المقدمة لتوضيح إختلاف بين بحث الباحث و بحوث التى مضت سدا على انتحال التأليفات كما صرحت الدراسات السابقة فيها .

الباب الثانى، مراجعة الأدب. وهي تحتوى حججا المتعلقة بالتبنى لتكون أساسا في تحليل مشكلات القرار ومحاولة في إيجاب مشكلات البحث. وسيبين الباحث أربعة الفصول فيها أي مؤاجعة الأدب، ومنها : أهمية النكاح، التبني، الرشد، ومقاصد الشريعة. و يعبر الباحث كل أحد منها أى أربعة باعتراف الفقهاء والقانون ينظمها حتى تكون العبارة حجة قوية بأن لا يشك قط.

الباب الثالث، مناقشة البحث بموضوع التبني في سن الرشد. وهي أهم الأبواب لأنها تحتوي علي تحليل البحث و جواب مشكلات البحث. وستكون مناقشة البحث فصلين بحسب مشكلات البحث، وهما: تحليل حجة القاضي في القرار قانونية كانت أو شريعة، وإعتبار مقاصد الشريعة عند الشاطبي على القرار أساسا مهما في حصول المصلحة. وكل أحد من الفصلين، سيعبر الباحث عبارة صريحة حسبما عبر الباحث في مراجعة الأدب حتى لا تكون مناقشة البحث خطأ الفهم بعضهم البعض.

الباب الرابع ، الخاتمة. تحتوي الخاتمة خلاصة البحث وهي تعبير ثمرة البحث. وغير الخلاصة، تحتوى الخاتمة التوصيات إقتراحا لينتفع البحث ممن يقرئه.

الباب الثاني

مراجعة الأدب

مراجعة الأدب هي نتائج المراجع التي ستحصل بها ثمرة البحث. وغرضها إعتراف أساسالأدلة الباحث فى بحث الرسالة. وأما عبارة مراجعة الأدب ستكون على أربعة الفصول:

أ. تعريف النكاح وأهميته

النكاح هو العقد الذي يستحل به الإستمتاع للزوجين. و بذلك تكون أراء الفقهاء عن النكاح هو الوطء. وكذا كما صرح فى "الفقه المنهجي" حيث يقول: والنكاح شرعا عقد يتضمن إباحة استمتاع كل من الزوجين بالأخر على الوجه المشروع.[٢٤] ومشروعية النكاح التى تدل على أهميته كما قوله تعالى في كتابه: (ومن ءايتهۦ أن خلق لكم من أنفسكم أزوجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مّودّة ورحمة إنّ فى ذلك لأيَت لّقوم يتفكّرون (الروم: ٢١)) ومنه أيضا قوله صلى الله عليه وسلم : " عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشرب الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء." (متفق عليه) و قوله النكاح سنتى فمن رغب عن سنتى فليس منى.

وقد صرح قانون النكاح رقم ١ سنة ١٩٧٤ تعريف النكاح حيث مراده: " الرابطة الباطنية والظاهرية بين الرجل والمرأة كالزوجين بغرض تكوين الأسرة السكينة المودّة والرحمة

[24] Musthafa Al-Bugha dkk, *Al-Fiqh Al-Manhaj*, (Damaskus:Dar Al-Musthafa, 2010), 332.

أساسا على الربوبية الواحدة"[٢٥]. ومنه تجميع شريعة الإسلام حيث مراده: العقد القوي أي ميثاق غليظ لإطاعة امر الله، ومتعبد بقيامه.[٢٦] ويختصر الباحث كل التعريفات المذكورة لحصول نتيجة أهمية النكاح بأن الشريعة و القوانين شرعت النكاح أو الزواج، و وضعت له نظاما محكما لقوي المبادئ وهي صيانة المجتمع وسعادة الأسرة، وانتشار الفضيلة، وحفظ الأخلاق وبقاء النوع الإسلام.[٢٧] ومن أهمية مشروعية النكاح ستة [٢٨]كما يلى:

١. الإستجابة لنداء الفطرة أي الزواج كما قوله تعالى المذكور (ومن ءايتهۦ أن خلق لكم من أنفسكم أزوجا...) ومنه نهي الرسول التبتل كما روي مسلم والترمذى عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: "رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل، ولو أذن له لا ختصينا".

٢. إمداد نسل المجتمع الإسلامي، وقد شرع الله النكاح لاستدامة النوع أصلا في المباح. كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تزوجوا الولود الودود فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة" (أخرجه أبو داود والنسائي).

٣. إيجاد السكن النفسي والإستقرار الروحي بأن كونه اعراضا على الزنا، فلما يقوم الإنسان فطرة الله تعالى فتحصل الطمأنينة والسكينة حصلا من المودة والرحمة بين الزوجين كما قوله تعالى المذكور: (..لتسكنوا إليها وجعل بينكم مّودّة ورحمة...). هكذا تتعالق الأهمية الأولى و الثالثة.

---

[25] Pasal 1 Undang-Undang Perkawinan Tahun No. 1 Tahun 1974
[26] Pasal 2 Instruksi Presiden Nomor 1 Tahun 1991 Tentang Kompilasi Hukum Islam
[27] Musthafa Al-Bugha dkk, *Al-Fiqh Al-Manhaj*,332
[28] Musthafa Al-Bugha dkk, *Al-Fiqh Al-Manhaj*,333

٤. حفظ الأخلاق من الهبوط والانهيار حماية على تحصيل حاجة نفسه إلى طريق الممنوع كالفحشاء والمنكر. والزواج طريق إعفاف المرء نفسه وزوجه عن الوقوع في الحرام، ووجود الإعفاف من وجوه حاجاتهم المهمة كالنفقة والكسوة و إعطاء المهر بأن يقول الزوج: أعطيك المهر أو يزوجه بإذنه و يدفع المهر.

٥. المحافظة على النوع البشري سويا سليما من الزوال والإنقراض لبقاء النسل وحفظ النسب وإقامة الأسرة إتماما على تنظيم المجتمع ، هذه الأهمية حزمت على حرمة الزنى لأنه تحصيل مجهول أو إبهام النسب. كما في الفقه المنهجي حيث مراده : أن الإسلام قد حرم قترن رجل بامرأة إلا على أساس زواج شرعي، وقد جرت عادة الله تعالى أن لا يكون إنسان إلا من أبوين.

٦. توسيع دائرة القرابة وبناء دعائم التعاون، لأن الإسلام دين التعاون وإيجاد التعاون بين أفرادها في الزواج لتحمل أعباء الحياة، ولقد شرع النكاح لتحقيق المصالح بين المجتمع، وبه تم الإستعانة على المصالح. [٢٩]

ومن كل الأهمية المذكورة، الأهمية الثانية تدل على وجود الولد أثناء النكاح مهم ووجوده بعض من مقاصد النكاح. لكن، الحزم أيضا وجود الولد أثناء النكاح حرية الإختيار للزوجين. فاما الزوجان لا يريدان أن يولد الولد فجائز إلا بعذر الرزق، لأن الرزق مقدور بالله، والمسند اليه أي الرزق كالعلة لا يجوز كما قال الشعروي في كتابه (فقه المرأة والمسلمة): فإذا كان النكاح لاستدامة النوع مباح، كذلك ما يترتب عليه وهو وجود الولد بحسب رغبة الزوجين

[29] Musthafa Al-Bugha dkk, *Al-Fiqh Al-Manhaj*,335.

فلهما حرية الاختيار، لأنه لا يكون قانونا لكل الناس، وشرط فيه ألا يكون الرزق سببا لأن الإنسان بذلك يدخل نفسه فيما ليس من مهمته، والرزق من الله والله الرزاق.[٣٠]

ب. التبني

التبني هو إتخاد الشخص ولد غيره إبنا له بدون الداعى أى تغير النسب الحقيقي، و صحة التبنى لا تحصل به عند الشريعة و عند القانون بدون إثبات المحكمة. وأثر التبني هو إنتقال مسؤلية الأبوين الحقيقي بالتبنى على الأبوين بالتبني من جهة التربية، والمؤنة، والكسوة والمسكنة، ولا من جهة الإرث والنكاح أي الولاية. فمنزل المتبني ليس كمنزل الولد الصلبي ولا يكن أهل الوارث للأبوين بالتبني إلا الوصية الواجبة.

بناء على أهمية مشروعية النكاح التى تدل على أهية وجود الولد فى النكاح كالأهمية الثانية، وهي إمداد نسل المجتمع الإسلامي وغيرها. فالتبني كموضع البحث يستطيع أن يجعل جوابا أو محلولا للزوجين الذي لم يولد منهما الولد بشرط لا يثبت نسبه أى الوالد على الولد. وعلة تطبيق التبني بين المجتمع تكون متنوعة، منها:

١. الإعراض عن الخالية بغيبة الولد أثناء الأسرة.

٢. إستمرار الذرية لا سيما في ولاية السلف وهي الولاية التي تتابع المجتمع على الأوامر من تقدم من أبائهم شديدا.

---

[30] Muhammad Mutawali Asy-Sya'rowi, *Fiqh Al-Mar'ah Al-Muslimah*, (Mesir: Dar at-Taufiqiyah, 2011), 235.

٣. الحماية و التربية على اللقيط لحفظ نسب اللقيط لو معروف النسب، أما إذا كان مجهول النسب، فقصد تبنيه إعفاف الولد من وجوه حاجاتهم وتحقيق حقوقهم كتعليم الدين.

٤. طلب الرفيق لتسهيل فى انتهاء الأوامر و انقضاء الفراغ.

٥. لحصول السكينة فى الأسرة بوجود الولد، ولقد كثر زوال الألفة بغير الولد فيها ويدعو على الفراق. [٣١]

وحجة لتكميل البيانات، سيعبر الباحث مراجعة الأدب عن التبني على جهتين، وهما الشريعة و القانون كما يلي:

١. **الشريعة،** يكون التبني منذ الجاهلية بأن يذهب بعض أولئك الذين لم يولد إلى دور اللقطاء، فيتبنّوا لقيطا ويثبتون لهم نسبه فى السجلات المدنية.[٣٢] وتجري عليه أى التبني أحكام البنوة كلها من الإرث، النكاح، الطلاق، محرمات المصاهرة وكل ما يتعلق بأحوال الإبن الصلبي على الوجه الشرعي المعروف، فيقول له: (أنت ابنى أرثك وترثني).[٣٣]بل بعد بعثة رسول الله صلى الله عليه وسلم عادة تبني الجاهلية ممنوعة وإبطالة لإنها مقطوعة على النسب الحقيقي بين الولد و الأبوين و وجوبة دعوة الأبناء ونسبتهم إلى آبائهم.[٣٤] ولقد منع الله تعالى بقوله في كتاب العزيز (ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا

---

[31] Mitra Suprayudi, "Analisis Hukum Terhadap Tabanni (Pengangkatan Anak) Menurut Fikih Islam dan Undang-Undang Nomor 23 Tahun 2002 Tentang Perlindungan Anak", 5.
[32] Musthafa Al-Bugha dkk, *Al-Fiqh Al-Manhaj*, 368.
[33] Muhammad Ali Ash-Shabuni, *Rowaiul Bayan*, Juz 2, (Kairo: Dar Al-Shabuni,2007), 221.
[34] Muhammad Ali Ash-Shabuni, *Rowaiul Bayan*, 220.

آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم). نزلت هذه الآية بعد البعثة لتحريم التبني، وقبلها قد أعتق و تبنى رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة وسماه زيد بن محمد منذ في الثامنة من عمره كما جرت العادة. وعند تحريم التبني بالداعى وهو بعد البعثة، قد كان زيد بن حارثة في الثلاثين من عمره.[٣٥] فمن أجل هذا، يذهبوا العلماء تحريم التبنى لأن الآية تدل على تحريمه. لكن لو يحلل التبني عند الشريعة مرة بأحد القواعد الفقهية وهو " الحكم يدور مع علته وجودا وعدما" حيث مراده: وجود العلة وجود الحكم، عدم العلة عدم الحكم. فنفهم منه أن التبني حرام إلا لا يثبت والد بالتبني نسبه على المتبنى فهو حلال، لأن علة تحريم التبني هي قطع النسب الحقيقي. وقد صرح كذلك في تفسير "روح المعاني" حيث مراده الآية تدل على حرمة دعوة الإنسان لغير أبيه على الوجه الذى كان فى الجاهلية، وإذا لم يكن كذلك كما يقول الكبير للصغير على سبيل التحنن والشفقة، فحكمه عدم الحرمة.[٣٦] ورعاية النسب في الشريعة أحد من مقاصد الشريعة الخمسة، لأن أساس وحدة الدم والجزئية والبغيضة، فالولد جزء من والده، والوالد بعض من ولده. لذا، النسب أقوي الدعائم التى تقوم عليها الأسرة كما أمتن الله على الإنسان بالنسب في كتابه (وهو الذى خلق من الماء بشرا، فجعله نسبا وصهرا، وكان ربك قديرا : الفرقان: ٢٥).[٣٧] لهذا، قد ظهرت حرمة التبني بالداعى، وينتهي شرط صحة التبني في الشريعة بدون تغيير النسب ولا يكون الشرط الأخر نظمه.

---

[35] Muhammad Mutawali Asy-Sya'rowi, *Fiqh Al-Mar'ah Al-Muslimah*, 235
[36] Muhammad Ali Ash-Shabuni, *Rowaiul Bayan*, 218.
[37] Wahbah Zuhaily, *Fiqh islam wa adillatuhu*, Jus 10, 7247.

٢. **القانون**، نظمت القوانين التبني لأن كثير المجتمع تطبيقه. ويهم تنظيمه حماية وكفالة على تحقيق حق الأولاد ومصالحهم وقد كانت الكفالة والحماية أفضل الغرض في التبني عند القانون كما صرح القرار الحكومي رقم ٥٤ سنة ٢٠٠٧ بشأن أداء التبني في المادة الثانية حيث مراده: ومن مقاصد التبني تحقيق حاجاتهم لمصالح الولد و حماتيهم عن الزوال والإنقراض على حسب ما أمرت العادة او القونين.[٣٨] فى إندونسيا، قام التبني من زمان الهولندية الذي قد تم تنظيمه فى" رقم ١٢٩ سنة ١٩١٧ Staatblad" بشأن من الذي يجوز أن يتبني الولد، لكن هذا القانون مخصوص للمجتمع الصيني. وبعد الإستقلال، فبانت القوانين الأخرى التى تنظمه لمجتمع إندونسيا منها[٣٩]:

أ. الرسالة المنشورة المحكمة العليا (SEMA) رقم ٢ سنة ١٩٧٩ في التاريخ ٧ إبريل ١٩٧٩ بشأن التبني حيث مراده تنظم الرسالة المنهج الحكومي لتقدم صحة التبني الذى صححته المحكمة.

ب. الرسالة المنشورة المحكمة العليا (SEMA) رقم ٦ سنة ١٩٨٣ بشأن إستكمال الرسالة المنشورة المحكمة العليا (SEMA) رقم ٢ سنة ١٩٧٩ التى جرت من ٣٠ سبتمبر ١٩٨٣.

ج. تحكيم وزير الشؤون الإجتماعية رقم ٤١/هـ.و.ك/ ك.آ.ف/ ١٩٨٤ بشأن توجيه تطبيق التبني، الذي جرى ١٤ يونيو ١٩٨٤.

---

[38] Mukmin, "Perlindungan Hukum Terhadap Hak Anak Angkat", *Lex et Societatis*, Vol.2, 2014, 62.
[39] Mukmin, "Perlindungan Hukum Terhadap Hak Anak Angkat", 65.

د. القانون رقم ٣٥ سنة ٢٠١٤ بشأن التعديلات على القانون رقم ٢٣ سنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الولد (الذى جرى ١٢ اكتوبر ٢٠٠٢)، ويحتمل فيه الحزم بأن التبني لا يقطع النسب الحقيقي. [٤٠]

هـ. الرسالة المنشورة المحكمة العليا (SEMA) رقم ٣ سنة ٢٠٠٥ بشأن التبني التى صدرت بعد وقوع الزلزلة و الجلاح فى آتشيه. و أثرت الواقعة على تحصيل المسألة الإجتماعية وهي كثير الأولاد مجهول الأبوين، لذا وجود إرادة منظمات المجتمع المدني أن يتبني الأولاد لحماية حقوقهم، واتخذت الحكومة الحزم على منهج التبني من هذه الرسالة.

و. القانون رقم ٥٠ سنة ٢٠٠٩ بشأن التعديلات الثانية على القانون رقم ٧ سنة ١٩٨٩ بشأن المحكمة الشرعية فى مادة ٤٩ حرف أ رقم ٢٠ حيث مراده : ومن أحد وظائف المحكمة الشرعية هو إثبات استلحاق الولد و إثبات التبني أساسا على الشريعة.[٤١]

ز. القرار الحكومي ومة رقم ٥٤ سنة ٢٠٠٧ بشأن أداء التبني، يدل القرار الحكومي خصوصا على كيفية صحة التبني فى إندونسيا كشروط المتبني والأبوين بالتبني. ومن شروط المتبني فيها:

١. عمر المتبني قبل ثمانية عشر عاما

---

[40] Mitra Suprayudi, "Analisis Hukum Terhadap Tabanni (Pengangkatan Anak) Menurut Fikih Islam dan Undang-Undang Nomor 23 Tahun 2002 Tentang Perlindungan Anak", 12.

[41] Pasal 49 Huruf a angka 20 Undang-Undang Nomor 50 Tahun 2009 Tentang Perubahan Kedua atas Undang-Undang Nomor 7 Tahun 1989 Tentang Peradilan Agama.

٢. اللقيط

٣. كون المتبني في حضانة الأقارب أو دار الأيتام

٤. إحتياج المتبني على الوقاية والعصمة الخاصة.[٤٢]

وأما شروط الأبوين بالتبني فيها:

١. صحة الجسم والعقل

٢. عمر الأبوين من ثلاثة وثلاثين إلى خمسة وخمسين عاما

٣. نفس الدين بالمتبني

٤. صلاح العمل و حسن التصرف وليس من سجين

٥. مدة المتزوج خمس سنوات،و ليس من جنس واحد، ولهما ولد واحد أو لا ولد.

٦. اليسار في الإقتصادية و الإجتماعية

وغيرهم التي تشتمل في مادة ١٣ من هذا القرار الحكومي.

ح. القرار الوزيري الإجتماعي إندونسيا رقم ١١٠/ هـ.و.ك/ ٢٠٠٩ بشأن شروط التبني والأبوين بالتبني، والمواد فيه لا تختلف كثيرا بالمواد في القرار الحكومي المذكور.[٤٣]

---

[42] Pasal 12 Peraturan Pemerintah Nomor 54 tahun 2007 Tentang Pelaksanaan Pengangkatan Anak

[43] Peraturan Menteri Sosial Republik Indonesia Nomor 110/HUK/2009 Tentang Persyaratan Pengangkatan Anak.

وتدل كل القوانين المذكورة على إتمام منظومات التبني في إندونسيا و اهتمام الحكومة على المصالح في تحقيق حقوق الأولاد لأنهم كرجال الغد. ومن شروط التبني التى قد تم تنظيمه فيها، إعتبار الأبوين بالتبني من عمرهما و اليسار في الإقتصاد. وأما اعتبار التبني هو من جهة عمره و وضعيته أي متزوج أو غير المتزوج. وإختصار الشروط المذكورة أهم في التبني لحصول المصلحة وليس فيه ضيع العمل.

ج. الرشد.

الرشد هو من استقل على حماية نفسه واستغنائه .[٤٤] وحجة الباحث في استخدام لفظ الرشد هي استخدمت القوانين الخارجية كالقانون المصري والسوري على لفظ الرشد لاصطلاح الذكر و الأنثى في بلوغ سن ثمانية عشر عاما وأكثره، و عند الفقهاء يقولون: كل رشيد بالغ، وليس كل بالغ رشيدا،[٤٥] لذلك، استخدم الباحث على لفظ الرشد لتصور المتبنية في عمر ثلاثة وعشرين عاما . وأما إعتبار الباحث على تعريف الرشد كما تحد القوانين و الفقهاء عليه كما يلى:

١. **القوانين،** حكومة إندونسيا تثبت على حد سن الرشد متعددا [٤٦]كما يلي:

أ. كتاب القوانين المدنية في مادة ٣٣٠ حيث مراده "الرشد هو الشخص الذى عمره يبلغ واحدة وعشرين عاما أو متزوج".

---

[44] Wahbah Zuhaily, *Fiqh islam wa adillatuhu*, Jus 6, 291.
[45] Majmu'ah al-Muallif, *Al-Mausu'ah Al-Fiqhiyyah Al-Kuwaitiyah*, Jilid 8, 188.
[46] Nur Kholis, "Penetapan Usia Dewasa Cakap Hukum Berdasarkan Undang-Undang dan Hukum Islam" *Yudisia:*Jurnal Pemikiran Hukum dan Hukum Islam, Vol.8, 2017, 77-80.

ب. تجميع الشريعة الإسلامية في مادة ٩ و اية ١ حيث مراده: "الرشد هو الشخص الذى عمره يبلغ واحدة وعشرين عاما أو متزوج، لا عاجز ولا جنون و مسؤول على نفسه.

ج. القانون رقم ١ سنة ١٩٧٤، بشأن النكاح فى مادة ٤٩ و اية ١ " الشخص الذي لم يبلغ عمره ثمانية عشر عاما أو لم يتزوج، فيكون تحت ولاية الأبوين مادام لا تخلع ولاية الأبوين"

د. القانون رقم ٣٥ سنة ٢٠١٤ بشأن التعديلات على القانون رقم ٢٣ سنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الولد في مادة ١ واية ١ حيث مراده " الولد هو الطفل عمره قبل ثمانية عشر عاما، و به أيضا الجنين اى الولد في بطن أمه".

هـ. القانون رقم ١٣ سنة ٢٠٠٣ بشأن العمالي في مادة ١ واية ١ حيث مراده: الولد هو الشخص الذي لم يبلغ عمره ثمانية عشر.

و. القانون رقم ٢٣ سنة ٢٠٠٣ بشأن انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه في مادة ٧ حيث مراده " الشخص الذي يبلغ عمره على سبعة عشر عاما أو متزوج، له حق الإنتخاب"

٢. **الشريعة**، الرشد لغة الصلاح وإصابة الصواب. واصطلاحا، الحنفية والملكية والحنابلة يقولون: حسن التصرف في المال، والقدرة على استثماره واستغلاله استغلالا حسنا، وأما الشافعية: صلاح الدين والصلاح في المال،[٤٧] فنقطة من قولهم الرشد هو البلوغ

[47] Majmu'ah al-Muallif, *Al-Mausu'ah Al-Fiqhiyyah Al-Kuwaitiyah*, Jilid 7, 160.

مع العقل و صلاح الدين والمال، وحد الرشد في الشريعة صلاح في المال أي عدم تبذيره وإنفاقه في الشهوات المحرمة أو تضعييعه بغبن فاحش وليس منه بالسن وظهر الرشد بعد اختباره ببينة على قدرة تناول المال كما صرح الفقه على المذاهب الأربعة " فإن ثبت رشده بعد اختباره فانه يسلم إليه ماله وإن لم يظهر رشده فإنه لا يسلم عليه.وحد الرشد بأن يثبت أنه صالح لإدارة ماله فلا يضيعه إذا سلم إليه"[٤٨]، فإذا لم يظهر الرشد فينتظر على بلوغ خمسة وعشرين سنة لأن حد الرشد متعلق بقدرته في إدارة المال وهي الأهلية في الإصطلاح عند الفقهاء وليس في تكليف العبادة. والإنسان يمر الأطوار على عدة الدور قبل دور الرشد من جهة الأهلية كما فى "الموسوعة الفقهية الكويتية"[٤٩] منها:

أ. دور البداية (*Prenatal*) ، يكون الإنسان جنينا في بطن أمه. لذا يبدأ الدور من بدء الحمل حول تسعة أشهر عادة وينتهي بالولادة أي إنفصال الجنين من أمه حيا[٥٠]. وفيها أى البداية لا يجب له ولا عليه شيئ لأنه الجزئ من أمه، عدم الإستقلال، وأهلية الجنين الذمة، فأهلية الجنين أهلية وجوب ناقصة.

ب. دور الطفولة (*Childhood*)، بعد الولادة إلى سن التمييز. معنها يبدأ من وقت الولادة ويستمر إلى وقت التمييز بعدم التمييز حول بلوغ السابعة من العمر[٥١].

---

[48] Abd. Rahman Al-Jaziri, *Fiqh ala al-Madzahib al-Arba'ah,* (Kairo: Dar al-Kotob al-Ilmiyah, 1990), Jus 2, 235.
[49] Majmu'ah al-Muallif, *Al-Mausu'ah Al-Fiqhiyyah Al-Kuwaitiyah*, Jilid 7, 151.
[50] Wahbah Zuhaily, *Fiqh islam wa adillatuhu*, Jus 4,479.
[51] Wahbah Zuhaily, *Fiqh islam wa adillatuhu*, Jus 4, 479.

ج. دور التمييز *(Tamyiz)*، سن التمييز وهو بعد سن السابعة إلى سن البلوغ عاقلا، بأن يصبح الولد بحالة يميز بين الخير والشر، والنفع والضرر، ويعرف معاني الألفاظ إجمالا و يقوى في الدماغ.[٥٢] وإحتمال الدور على المراهق وهو الذي قارب البلوغ. و وجه الأهلية في هذه المرحلة كدور الطفولة لعدم اكتمال العقل، فالمعتوه كالطفولة.[٥٣]

د. دور البلوغ *(Baligh)*، تحويل الإنسان من سن التمييز إلى سن البلوغ، بأن يصبح الولد مكلفا بجميع التكاليف الشرعي و تكميل نموه البدني والعقلي، لذا من جهة الأهلية فرفعت المرحلة على أهلية الأداء الكاملة.[٥٤] وظهر البلوغ بوجود علامة الطبيعية كالإحتلام في الذكر والحيض في الأنثي، فإن لم توجد العلامة فتجرى العلامة بالسن وهي خمسة عشر عاما في الذكر و تسعة فى الأنثى.

هـ. دور الرشد (*Dewasa*)، يكون الإنسان اكتمال العقل والجسم، وحينئذ يكون أهلا للتحمل والأداء. لذا الرشد أكمل مراحل الأهلية، و إذا بلغ الشخص رشيدا كملت أهليته، وارتفعت الولاية عنه لأن إرتفاع الولاية بسببه فقط وغير سبب ارتفاعها سواه، وسلمت إليه أمواله، ونفدت تصرفاته وإقراراته[٥٥] كما قال الله تعالى: (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما وارزقوهم

---

[52] Wahbah Zuhaily, *Fiqh islam wa adillatuhu*, Jus 4, 479.
[53] Majmu'ah al-Muallif, *Al-Mausu'ah Al-Fiqhiyyah Al-Kuwaitiyah*, Jilid 7, 157.
[54] Wahbah Zuhaily, *Fiqh islam wa adillatuhu*, Jus 4, 479.
[55] Majmu'ah al-Muallif, *Al-Mausu'ah Al-Fiqhiyyah Al-Kuwaitiyah*, Jilid 7, 160.

فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن انستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم).[٥٦]

ومما سبق يتبين لنا، أن القانون يثبت الرشد بسن معينة. نعم، الشريعة اي الفقه يثبت الرشد بالعلامة الطبيعية أولا وإن لم توجد فإثباته بسن معينة، كما صرحت الموسوعة الفقهية الكويتية في قطع العبارة من تعريف الرشد حيث مراده "... وليس للرشد سن معينة، وقد يحصل قبل البلوغ، وهذا نادر لا حكم له، وقد يحصل مع البلوغ أو بعده...".[٥٧]

د. مقاصد الشريعة

سيعتبر الباحث مسألة البحث بمقاصد الشريعة التقليدية. ويستخدم الباحث مقاصد الشريعة التقليدية من جهة الشاطبى. و تكون مقاصد الشريعة عند الشاطبي انحرافا على العصمة والوقاية،[٥٨] وانحراف كذلك يتضح علي الفرق بين مقاصد الشريعة التقليدية والعصرية، لأن العصرية تميل التطور و الحقوق. وقد اختصر الباحث الفرق بينهما على الجدوال بهدف تسهيل الفهم عليهما كما يلى:

رقم	مقاصد الشريعة التقليدية	مقاصد الشريعة العصرية
١.	حفظ النفس أو العرض	الحفظ و العصمة على العرض و حقوق الإنسان
٢.	حفظ الدين	الحفظ و العصمة على حرية الدين و الإعتماد
٣.	حفظ النسل	الإحتياط على عصمة الأسرة

56 Wahbah Zuhaily, *Fiqh islam wa adillatuhu*, Jus 4, 481.
57 Majmu'ah al-Muallif, *Al-Mausu'ah Al-Fiqhiyyah Al-Kuwaitiyah*, Jilid 8, 187.
58 Muhammad Lutfi Hakim, "Pergesaran Paradigma Maqasid Al-Syariah Dari Klasik Sampai Kontemporer", *Al-Manahij*: Jurnal Kajian Hukum Islam, Vol.10, 2016, 3-5.

٤.	حفظ المال	ترجيح الإحتياط الإجتماعي، و وضع الإهتمام على نشأة الإقتصاد و مصلحة الأمة.
٥.	حفظ العقل	إستمرار البحث لزيادة العلم.

وحجة الباحث من استعمال مقاصد الشريعة التقليدية عند الشاطبى لأن منهج استنباط الحكم على الشريعة اي خطاب الله على المكلف عنده موافق بمسألة البحث، وتسهيل فى تطبيق منهجه على المسألة، لذا اختار الباحث منهجه. والحجة الأخرى خطوة منهج الشاطبي عند اعتبار المسألة بمقاصد الشريعة تحصيل و تأييد الإيجابية للتبني في المستقبل. فخطوة استنباط الحكم بمقاصد الشريعة عنده تتكون على أربعة منها[٥٩]:

١. النصوص والأحكام بمقاصدها أي تحليل سبب النزول من أية القرأن عن التبني وكل مصادر الأحكام تبيينا لها لفهم المقاصد المشتملة فيها. وفي هذا البحث، إعتبار أيضا على مقاصد وجود القوانين التي تم تنظيم التبني فيها.
٢. الجمع بين الكليات العامة و الأدلة الخاصة؛ ومقصود من الكليات العامة عند الشريعة كالقرآن و السنة وعند القانون كالقوانين. و أما الأدلة الخاصة كالقواعد الفقهية المقيدة على مقصود من المسألة المبحوثة عند الشريعة، وعند القانون كالقرار الحكومي والقرار الوزيري الإندونسي.
٣. جلب المصالح و درء المفاسد. وكل المصالح يقضى على درء المفاسد وكذلك درء المفاسد يقضي على جلب المصلح، بل الأفضل بينهما كما صرح أحد القواعد الفقهية "درء

[59] A. Halil Tharir, *Ijtihad Maqasidi*, 2.

المفاسد مقدم على جلب المصالح" لأن سد المفاسد إعراض عن المشقة. فلو تعارضت مفسدة ومصلحة قدم دفع المفسدة، ولقد اعتناء الشرع المنهيات شديدا بخلاف اعتناع الشرع المأمورات كما قال صلى الله عليه وسلم (إذا أمرتكم بالشيئ فخذوا به مااستطعتم، وإذا نهيتكم عن شيئ فاجتنبوه).

٤. إعتبار المآلات اى إعتبار على ما يمكن أن يقع فى المستقبل وهي المسببات. والنظر في المآلات مهم قبل الجواب عن السؤلات واحتياج نظره إتماما على الإستقراء. فينبغي على المجتهد عند استنباط الحكم أن يعتبرها قبل إثبات ثمرة الإستنباط حكما للمسألة لأن المآلات معتبرة في أصل المشروعية.

وتعتبر طريقة مقاصد الشريعة عند الشاطبى من جهتين أي مقاصد الشارع و مقاصد المكلف. و من جهة مقاصد الشارع، تشتمل على أربعة الأوجه[٦٠]:

١. قصد الشارع في وضع الشريعة، وقصده جلب المصالح و درء المفاسد. وهذا الوجه ينقسم الشاطبى على ثلاثة طبقات:

أ. المصلحة الضرورية وهو أفضل المصالح التى تحتوى فيه الكليات الخامسة، منها حفظ النفس، حفظ الدين، حفظ المال، حفظ العقل، و حفظ النسل. وتعريفها كما صرح الشاطبى في الموافقات "الأمور التى لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج

[60] Muhammad Lutfi Hakim, "Pergesaran Paradigma Maqasid Al-Syariah Dari Klasik Sampai Kontemporer", 3-5.

وفوت حيات وفي الأخرة فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين". و قد دل تعريفها، عند ما تعارضت المصلحة الضرورية بالمصلحة الأخرى فالمصلحة الضرورية الأفضل ولا المكسور بالمصلحة الأخرى.

ب. المصلحة الحاجية، تعريفها كما صرح في" الوجيز في أصول الفقه" المصالح التي يحتاج إليها الناس للتسيير عليهم ودفع الحرج عنهم، وإذا فقدت لا يختل نظام حياتهم كما هو الشأن في الضروريات، ولكن يلحقهم الحرج والمشفقة[٦١]. وكذلك قال الشاطبي فى الموفقات بمراد واحد.[٦٢] تعتبر المصلحة الحاجية تباعدا عن المشقة في ملابس الشريعة، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ما بال أعرابي في طائفة المسجد، أخرج الحديث عن أبي هريرة البخارى و أبو داود ابن ماجه مطولا، والنسائي مختصرا، وفيه عندهم: (فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين). وقد دل الحديث على قاعدة شرعية عظيمة في طبيعة الدين وهي مبني على اليسر.[٦٣]

ت. المصلحة التحسنية، يقولها القرافى ما هو محال التتمات، إذ وظيفته إتمام المصالح فقط. كما قال الشاطبي في الموافقات، "فمعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات و تجنب المدنسات التى تأنفها العقول الراجحات و يجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق".[٦٤] وتبين لنا تعريفها أن المصلحة التحسنية إتمام المصالح الأخرى و معلق

---

[61] Wahbah Zuhaily, *Al-Wajiz Fi Ushul FIqh*, (Damaskus:Dar Al-Fikr, 1995), 221.
[62] A. Halil Tharir, *Ijtihad Maqasidi*, 45.
[63] Nuruddin 'Itr, *'Ilamul Anam Syarh Bulughul Maram min Ahaditsil Ahkam*, (Damaskus: Dar Alfarfur, 1998), 73.
[64] A. Halil Tharir, *Ijtihad Maqasidi*, 45.

بالعادة والأخلاق، فإذا فقدت تجري مصالح الدنيا لأنها لا تشبه المصلحة الضرورية، وكذا إذا فقدت لا تؤثر على المشقة كما المصلحة الحاجية.

٢. قصد الشارع في وضع الشريعة للإفهام، بأن يكون الشارع وضع الحكم لإفتهام بالمكلف. وقد نزل القرآن الذي فيه الشريعة بلسان العرب كما قال الله تعالى في عدة الآية، منها:

أ. يوسف : ٢ (إنا أنزلناه قرآنا عربيا)

ب. الشعراء : ١٩٥ (بلسان عربي مبين)

ج. النحل : ١٠٣ (لسان الذي يلحدون اليه أعجمي و هذا لسان عربي مبين)

د. فصلت : ٤٤ (ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أأعجمي وعربي).

ومما تدل الأية على نزول القرآن بلسان العرب، فيتوقف فهمه بعلم اللغة العربية وفروعها. وطلب تفهمه بشرح مفردات الألفاظ فى القاموس لتعريف معنها سياقا على الكلام وتماما على المراد، ثم مدلولاتها بحسب الوضع. وقد تبين لنا وجوب المجتهد على علم و فهم اللغة العربية وفروعها. وفروعها علم النحو والصرف وكل العلم الذي يتعلق باللغة العربية قواعدا على صيغة وتركيب اللفظ. ونتائج منهم وضوح الدلالة و خفائها كما قال مجاهد: (لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أنس يتكلم في كتاب الله تعالى إذا لم يكن عالما بلغات العرب). وقد صرح مناع القطان على وجوب علم العلم اللغة العربية وفروعها بأن يكون شرط من شروط المفسر، وشروطه كما يلي: [٦٥]

أ. صحة الإعتقاد

[65] Manna al-Qathan, *Mabahits fi Ulum al-Quran*, (Surabaya: Al-Hidayah, 1973), 329.

ب. التجرد عن الهوى

ج. تفسير القرآن بالقرآن أولا

د. وتفسير بالسنة لما لم يجد تفسير القرآن بالقرآن فإنها شارحة للقرآن

هـ. وتفسير بأقوال الصحابة عند لم يجد بالسنة فإنهم أدرى بذلك.

و. تفسير بأقوال التابعين بعد طلب تفسير المذكور ولم يوجد شيئ منهم.

ز. وعلم اللغة العربية وفروعها.[٦٦]

ح. وعلم بأصول العلوم المتصلة بالقرآن

ط. ودقة الفهم في ترجيح المغنى واستنباط المعنى الذي يتوقف مع نصوص الشريعة.[٦٧]

٣. قصد الشارع في وضع الشريعة للتكليف بالمقتضى، وغرضه أداء الشريعة حسبما المطلوب.[٦٨] وأصل التكليف القدرة على المكلف به، ولم يكن التكليف بلا قدرة للمكلف عليه كما قال الله تعالى: "لا يكلف الله نفسا إلا وسعها...." (البقرة:٢٨٦)، فإذا كان التكليف بما لا يدخل تحت قدرة المكلف عليه لا يصح التكليف به شرعا وإن جاز عقلا. لذلك راجع في تحقيق إلى سوابقه.[٦٩]

---

66 Manna al-Qathan, *Mabahits fi Ulum al-Quran*, 330.
67 Manna al-Qathan, *Mabahits fi Ulum al-Quran*, 330.
68 Imam Syathibi, *Al-Muwafaqat fi Ushul al-Syariah*, Jus 2, (Kairo: Dar Ibn 'Iffan, 1997), 171.
69 Moh. Toriquddin, "Teori Maqasid Syariah Prespektif Al-Syatibi", *de Jure*, Jurnal Syariah dan Hukum, Vol. 6, 2014, 37

٤. قصد الشارع في دخول المكلف تحت أحكام الشريعة، وغرضه لخروج المكلف عن الهوى. فاعتبار الشاطبى فيه يشتمل على عدة المسائل، وماهية المسائل تدل على السؤال: "لماذا المكلف يؤدي الشريعة؟".[٧٠] وله جوابان:

أ. وضع الشارع في دخول المكلف تحت أحكام الشريعة لتناول السعادة فى الدنيا والآخرة.[٧١]

ب. وضع الشارع في دخول المكلف تحت أحكام الشريعة لإخراج المكلف عن داعية هواه إمتثالا على أوامره و اجتنبا على نواهيه. وقد خلق العبد للتعبد الله كما قال تعالى: "وما خلقت الجن و الإنس إلا ليعبدون..." (الذاريات:٥٦)[٧٢]

وأما اعتبار طريقة مقاصد الشريعة من جهة مقاصد المكلف تتكون على اثنا عشر نوعا. بل، الباحث يريد ان يتبين بعضهم منها[٧٣]:

١. أهمية النية و غاية العبادة في التصرفات من العبادة والعادة أى نية الشخص وغايته في عمل العبادة، لتفرق بين ما هو عادة و ما هو عبادة كحديث عمر بن الخطاب "إنما الأعمال بالنيات، و إنما لكل امرئ ما نوى ..." .[٧٤]

---

[70] Moh. Toriquddin, "Teori Maqasid Syariah Prespektif Al-Syatibi", 37
[71] Moh. Toriquddin, "Teori Maqasid Syariah Prespektif Al-Syatibi", 37
[72] Imam Syathibi, *Al-Muwafaqat fi Ushul al-Syariah*, Jus 2, 289.
[73] Moh. Toriquddin, "Teori Maqasid Syariah Prespektif Al-Syatibi", 37.
[74] Imam Syathibi, *Al-Muwafaqat fi Ushul al-Syariah*, Jus 1, 13.

٢. غاية المكلف في العبادة مناسب بغاية الشارع في وضع الشريعة.أما غاية الشريعة مصلحة العباد، فغاية المكلف مناسبة على ذلك. وأن لا يقصد خلاف ما قصد الشارع، لأن المكلف خلق لعبادة الله والمطلوب من المكلف أن يجري على ذلك في أفعاله.[٧٥]

٣. تعلق قصد المكلف موافق أو مخالف الشارع. إما أن يكون فعل المكلف أو ترك المكلف موافقا أو مخالفا. والموافق كإمتثال الأوامر و اجتناب النواهي و أما المخالف كترك الواجبات وفعل المحرمات. [٧٦]

٤. تعلق المصلحة والمفسدة بين المكلف وغيره في احتفاط غاية الشريعة. فكل من ابتغي تكاليف الشريعة ما لم تشرع له، فعمله باطل. [٧٧] كما قال الشاطبي في كتابه "وإن المشروعات إنما وضعت لتحصيل المصالح ودرء المفاسد، فإذا خولفت لم يكن في تلك الأفعال التى خولف بها جلب المصلح ودرء المفاسد". [٧٨]

وكل منهج في اعتبار مقاصد الشريعة، سواء أكان من جهة قصد الشارع أو المكلف، فغرض أو الغاية منه ليكون تعمقا في فهم مقاصد الشريعة، وامتثالا على الأوامر و اجتنابا عن النواهي.

---

[75] Imam Syathibi, *Al-Muwafaqat fi Ushul al-Syariah*, Jus 3, 24.
[76] Imam Syathibi, *Al-Muwafaqat fi Ushul al-Syariah*, Jus 3, 34.
[77] Imam Syathibi, *Al-Muwafaqat fi Ushul al-Syariah*, Jus 3, 28.
[78] Imam Syathibi, *Al-Muwafaqat fi Ushul al-Syariah*, Jus 3, 28.

الباب الثالث

التبني في سن الرشد

ظهر القرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان على إثبات مطلوب التبني بامرة عمرها ثلاثة وعشرون. وخليفة تقدم المطلوب كما صرح في القرار حيث مراده "لم يولد الولد من الزوجين، و منذ تولد المتبنية في سنة ١٩٩٥، فوض أبوا المتبنية على الأبوين بالتبني لأنهما لايكونا في مهنة، و سكنت المتبنية منذ تولدها مع الأبوين الحقيقي في بيت الأبوين بالتبني. في سنة ٢٠٠٤، يستأذن أبوا المتبنية أن يذهب إلى خارج المدينة يعني باوين-كرسك لاشتغال في العمل، بل وصل على تقدم المطلوب أبوا المتبنية لا يخبر قط ولا يعطى المؤنة للمتبنية بتاتا"[٧٩]، لهذا تقدم الأبوان بالتبني المطلوب إحتياجا و كفالة صحة التبني في الحكم و حماية على المتبنية.

و تصور المسألة في القرار رقم ٣٥٢/ف د ت. ف/ ٢٠١٣/المحكمة الشرعية تولوغ أكغ كمقاربة المسألة، القاضي يقضي على رد المطلوب لأن الولد فيه وهو رجل في سن الرشد و قد استقل حماية نفسه بأنه متزوج ولو قد تبني الوالد بالتبني إليه منذ الصغار. بل تقدمت وضعية التبني عند ما بلغ الولد في سن الرشد، فلا تحصل صحة التبني التى تقدم فعله عند الحكم بدون اقتضاء المحكمة. وعلمت علة التبني على الولد فيه بأن يكون اقتصاد أبويه فى العسر، وكالجار يتعاون الوالد بالتبني على أبويه الحقيقي لتصليح الولد وتحقيق حقوق الولد كإعطاء حاجاتهم من المؤنة، والكسوة والتربية. ووجه التعلق

[79] Putusan Pengadilan Agama Tuban Nomor 378/Pdt.P/2019/PA.Tbn Tentang Permohonan Pengangkatan Anak (Tabanny).

بين القرار طوبان وتولوغ أكغ وهو أنهما قد تقدم عند بلوغ الولد في سن الرشد و علة التبني على الولد متسوية بأن لا يكون الأبوين الحقيقي في مهنة، فذلك كونهما في العسر.

فبعد تصور المسألة من القرارين، الخطوة الآتية تعبير ثمرة الإستنباط كحصول من تحليل المسألة التي تقدمت، وسيأتى اعتبار التحليل على قسمين:

أ. حجة القاضى فى القرار

خليفة استخدم القاضي (*Ratio decidenci*) على القوانين و أحكام الشريعة كالقرآن و اتفاق مجلس العلماء الإندونسى حججا في اعتبار القرار كما ذكرت فيه هي إيجاد وجه التشابه أو التخالف بين أدلة المطلوب وتنظيم القوانين والشريعة، و اعتبار صلاح الأبوي بالتبني لمصلحة المتبنية من جهة الإقتصاد وغيره، بل عدم الإستمرار على اعتبار الحجة عن سن المتبني. لذلك احتياج استمرار الحجج بمقاصد الشريعة بعد تحليل الحجج لتحقيق صحة حجة القاضى. وأما ثمرة تحليلها، كما يلي:

١. القوانين

الأول، القرار الوزيري الإجتماعي إندونسيا رقم ٤١/ هـ.و.ك/ ك.د.ف/٧ /١٩٨٤ بشأن إشارة تطبيق صحة التبني، وفيه الأدلة من وجه صلاح الأبوين بالتبني والمتبني. منها: متزوج في مدة خمس سنوات وعمر الزوجين أقل من خمس وعشرين سنة، اليسار في الإقتصادية، تقدم الشهادة بأن تطبيق التبني لمصلحة المتبني وعمر المتبني لا يكون أكثر من

خمس سنة.[٨٠] و بعد التحليل، وجود موقع المصاحبة بين القرار الوزيري و أدلة المطلوب في القرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان كما يلي:

أ. تكون مدة متزوج الزوجين أربع وأربعين سنوات لأن نكاحهما في سنة ١٩٧٥ وتقدم المطلوب بالتبني في سنة ٢٠١٩. و يكون عمر الزوج عند تقدم المطلوب واحدا وستين عاما و عمر الزوجة خمس وخمسين عاما.[٨١] فقد توافرت هذه الأدلة بشرط صلاح الأبوين بالتبني المذكور في المادة الأولى من القرار الوزيري الإجتماعي إندونسيا رقم ٤١/ هـ.و.ك/ ك.د.ف/٧ /١٩٨٤ حيث المذكور "متزوج في مدة خمس سنوات وعمر الزوجين أقل من خمس وعشرين سنة".

ب. اليسار في الإقتصادية، توافرا الزوجان على هذا الشرط بحجة تقرير الشاهدين وهي قد اقتدر الزوجان علي تحقيق مؤنة المتبنية من تولد المتبنية أو عند ما تفويض الأبوين الحقيقي على الأبوين بالتبني ولو مهنة الزوج ألباني. لهذا توافرت الأدلة بشرط اليسار في القرار الوزيري المذكور، وقد ظهرت قدرة الأبوين بالتبني في إدارة المال التى وفى بها مؤنة المتبنية منذ الصغار.

ت. قد تقدم الزوجان خليفة التبني بشهادة مصلحة المتبنية فى أدلة المطلوب رقم ٦ حيث مراده "وعلة مطلوب التبني لم يولد الولد منهما ولا يكن أهل الوارث منه ولا يكون والد المتبنية في مهنة". لذلك بقصد تحقيق مستقبل المتبنية، فيتبنى الزوجان لها. وقد

[80] Putusan Pengadilan Agama Tuban Nomor 378/Pdt.P/2019/PA.Tbn.
[81] Putusan Pengadilan Agama Tuban Nomor 378/Pdt.P/2019/PA.Tbn.

توافر المطلوب على بعض الشرط الثالث. وبعضه أن لا يكون عمر الولد أكثر من خمس، بل عمر المتبنية في المطلوب يكون ثلاثة وعشرين عاما، فلا يتوافر المطلوب على بعض الشرط الثالث. فهذا يحتاج على استمرار البحث الذي سيأتى بحوثه في الآتية.

الثاني، القانون رقم ٣٥ سنة ٢٠١٤ بشأن التعديلات على القانون رقم ٢٣ سنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الولد (الذى جرى ١٢ اكتوبر ٢٠٠٢)، يحتمل فيه الحزم بأن الأبوين بالتبني نفس الدين بالمتبني. وقد توافر المطلوب شرط القانون بتقرير البراهين التي تدل على نفس الدين بين الأبوين بالتبني و أبوين المتبنية و المتبنية، منها بطاقة الشخصية وغير البطاقة التى تجعل البراهين رقم ١ إلى ٨ في القرار.[٨٢] وأهمية شرط نفس الدين هو وجه التربية والإرث والنكاح، لأنهم المسائل المهمات التي تحصل العاقبة بسبب مختلف الدين، والإسلام ينتبه شديدا على المسائل المذكورة.[٨٣] وتصور المسألة لما لم يكن الأبوان بالتبني و المتبنية نفس الدين مبهم ولاية النكاح وفروعها المتعلقة بها، ومختلف رأي الدين ولو تكون حرية الإختيار على ما اعتقد فمؤثرها على تشقق الرحم بينهما ووجود العداوة فارتفعت الولاية في صحة نكاح المجبر بوجود العداوة.

الثالث، القرار الحكومي رقم ٥٤ سنة ٢٠٠٧ بشأن أداء التبني، الذي يدل على الشرطين، وفيه نفس الدين و وجود اتفاق من أبوي المتبني لإتخاذ ولده ابنا له أي الأبوين

---

[82] Putusan Pengadilan Agama Tuban Nomor 378/Pdt.P/2019/PA.Tbn.
[83] Febry Emawan Dewata, "Pengangkatan Anak Dalam Kompilasi Hukum Islam", *Voice Justisia*, Vol. 1, 2017, 198.

بالتبني. وقد ظهر المطلوب على توافر شروط القرار الحكومي المذكور بأن يتضح الأبوان بالتبني في القرار " أن الوالد الحقيقي فوض المتبنية منذ تولدها و كذا عند خروج المدينة لاشغال في العمل". إحتياج تقرير أو صيغة بين الأبوين بالتبني و الأبوين الحقيقي تأكيدا على الإتفاف و الرضا بينهما، واجتنبا على ما يحصل التردد في المستقبل كما صرحت القواعد الفقهية الرضا بشيئ رضا بما يتولد منه. وكذا من الجهة الأخرى، مدلولة التقرير تؤيد بعدم خبر الأبوين الحقيقي وعدم النفقة عليها من جهة اللمعة و الكسوة منذ سفرهما. [٨٤]

الرابع، تجميع الشريعة الإسلامية في مادة ١٧١ حرف هـ، فيه الحزم على انتقال مسؤلية أبوي التبني على الأبوين بالتبني من جهة المؤنة و التربية. وانتقال المسؤلية العقابة من صحة التبني في الحكم والماهية من تطبيق التبني، وقبل أن يثبت القاضى المطلوب، قد سأل القاضي على الأبوين بالتبني انتباء ووعظا إليهما عن شدة المسؤلية فى تحقيق حقوق المتبينة. والغاية من سؤال القاضي تأكيد على عزمهما و تأمين إلى القاضى. في القرار، فعل القاضي بكذا وقد تأمن الزوجان على القاضى بتقريرهما و الشاهدين من قبلهما.

ب. الشريعة

استخدم القاضي الحجة الشريعة بمصدر القرآن الكريم و اتفاق مجلس العلماء الإندونسى التى تدل على شرط المتبني و الأبوين بالتبني نفس الدين و حرمة تعمد الإنسان لغير أبيه، كما يلى:

[84] Putusan Pengadilan Agama Tuban Nomor 378/Pdt.P/2019/PA.Tbn.

١. آية القرآن العظيم في سورة الأحزاب: ٥ ، (ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم)، فيه التزام التبني بدون تغيير النسب الحقيقى لأن تغيير النسب حرام، ظلم وعدوان عند الشريعة[٨٥]. وأسباب نزول الآية عند المفسر والمحدّث، سيذكر الباحث أصحها وأجمعها، منها:

أ. في الجاهلية، قد تبني الرسول قبل النبوة زيد بن حارثة وادعى إليه زيد بن محمد حتى تنزل الآية الكريمة. وفيها النهي على أن لا يصير الدعي ولدا للرجل إذا تبناه فدعاه ابنا له،[٨٦]و قال في اللسان : والدعي: المنسوب إلى غير أبيه[٨٧].

ب. قول ابن عمر: ما كنا ندعو زيد بن حارثة إلا زيد بن محمد دليل علي أن التبني كان معمولا به في الجاهلية والإسلام يتوارث به ويتناصر حتى نزل الله الآية لنسخ العادة الجاهلية في التبني بقوله: (ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله...)، فرفع حكم التبني ومنع من إطلاق لفظه بقوله (أقسط) أي الأعدل أن ينسب الرجل إلى أبيه نسبا[٨٨]

ج. وروي البخارى في (صحيحه) عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: ما كنا ندعو زيد بن حارثة إلا زيد بن محمد، حتى نزلت الآية الكريمة : (ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله...).[٨٩]

---

[85] Muhammad Ali Ash-Shabuni, *Rowaiul Bayan*, Juz 2, 216.
[86] Ibn Katsir, *Tafsir Al-Qur'an Al-Adim Ibn Katsir*, Jus 6, 376.
[87] Muhammad Ali Ash-Shabuni, Shofwatut Tafasir, Jus 2, ((Kairo: Dar Al-Shabuni, 1997), 469.
[88] Imam Al-Qurtubi, *Tafsir Al Qurtubi* , Juz 16, (Kairo: Dar Al-Kutub), 119.
[89] Muhammad Ali Ash-Shabuni, *Rowaiul Bayan*, Juz 2, 212.

من أسباب النزول المذكورة في جهة أرآء المفسر والمحدث، تبينت حرمة التبني بالداعي. ومطلوب المستدعي توافر على هذا الشرط بأن التبني الذي طلبت صحته إلى المحكمة لا يكن المطلوب عن تغيير النسب أي نسب المتبنية ينسب إلى أبيها، بل طلب على صحة التبني فى الحكم ليكون المتبني حماية في الحكم ومسؤلية تحت الأبوين بالتبني. و في جهة الأخرى، قد دلت القواعد الفقهية " الحكم يدور مع علته وجودا وعدما" صحة التبني كذلك، لأن علة حرمته هي الداعي، وإذا فقدت فرفع الحكم.

٢. اتفاق مجلس العلماء الإندونسى في التاريخ ١٨ شعبان ١٤٠٢ هـ/ ١٠ يونيو ١٩٨٢ م، و فيه الحث على المتبني و الأبوين بالتبني نفس الدين لعفة عرض الدين.[٩٠] وقد صرحت علة هذا الشرط كما ذكر الباحث فى القرار الحكومي صريحا.وكذا المطلوب قد توافر على هذا الشرط. واعفاف الدين بأن لا يتعاذل الوالد بالولد على ما اعتقد، وتعريف العفة الكف عما لا يحل ولا يجمل لامتناع المحرمات.

ومن حجج القاضى، تتبين لنا بأن يعتبر القاضى المسألة من جهة صلاح الأبوين بالتبني كمدة المتزوج، وعمرهما، و اليسار. وكذا شرط المتبني. وقد توافرت أدلة المطلوب على كل الشروط في الأدلة التى استخدم القاضى أساسا لقراره إلا شرط عمر المتبني لأن عمر المتبني في المطلوب ثلاثة وعشرون عاما، وقد خالف المطلوب القرار الحكومي الذى لا يستخدم القاضي الحجة في القرار، لهذا يحتاج على استمرار البحث. و الآتى، سيتحلل الباحث القرار باعتبار مقاصد الشريعة عند الشاطبى إليها لإعراف المصلحة المشتملة فيه بعدة الخطوة التي تقدم البيان عنهم، منها:

---

[90] Putusan Pengadilan Agama Tuban Nomor 378/Pdt.P/2019/PA.Tbn.

١. إعتبار النصوص والأحكام بمقاصدها

٢. الجمع بين الكليات العامة و الأدلة الخاصة

٣. إعتبار جلب المصلحة و درء المفاسد

٤. واعتبار المآلات

٢. إعتبار مقاصد الشريعة على القرار

بناء على ثمرة البحث من جهة تحليل حجاج القاضى و أدلة المطلوب، فدليل المطلوب الذي لا يتوافر شرط الحجة وهو عمر المتبني. وقد ذكر مما سبق، أن شرط عمر المتبني يحتاج استمرار البحث. وأهمية من استمرار البحث عليه فى هذه المسألة هي صريح صحة التبني ولو يكون القرار مخالفا على القانون عند الظاهر بما أن القاضي لا يمكن أن لا يعتبر المصلحة قبل اثبات القرار كما مراد القانون عن ولاية القاضي قد التزم القاضى اعتمادا على مصادر الأحكام الصحيحة، واحتمال القرار يبقى في صحة الحكم و لا يعتبر تشوية على الرسمية. والأدلة التى تدل أهمية استمرار البحث، منها:

أ. صرح القانون رقم ٥٠ سنة ٢٠٠٩ بشأن التعديلات الثانية على القانون رقم ٧ سنة ١٩٨٩ بشأن المحكمة الشرعية في المادة ٥٦ في الآية الأولى إلتزم المحكمة الشرعية في انتهاء المسألة[٩١] حيث مراده " المحكمة لا تجوز دفع المطلوب بأساس عدم أو خفي الحكم، بل وجبت المحكمة في بحث وإثبات المطلوب ولو يكون الحكم عدما أو خفيا"[٩٢] . ومراد من المادة أن

[91] Shoim, "Penerapan Teori *Maslahah* Pada Perkara Pengangkatan Anak Yang Sudah Dewasa", *Badilag*.

[92] Pasal 56 Ayat 1 Undang-Undang Nomor 50 Tahun 2009 Tentang Perubahan Kedua atas Undang-Undang Nomor 7 Tahun 1989 Tentang Peradilan Agama

الوظيفة المذكورة وظيفة مهمة في وجود المحكمة كالمؤسسة الإقتضائية في إندونسيا، فوجوده إثبات الأمر أو رده لانتهاء المسائل بين المجتمع. ووقوع المسائل بين المجتمع متنوع من تعلقها بالأفرادهم كمسائل في وظيفة المحكمة الشرعية منها:

١. النكاح
٢. الإرث
٣. الواصية
٤. الهبة
٥. الوقف
٦. الصدقة
٧. الزكاة
٨. الإنفاق والإقتصادية الشرعية.

أو من تعلقها بغيرهم كمسائل في وظيفة المحكمة الحكومة وهي الجناية.

ب. غير القانون، قد دلت أيضا القرار الدستوري رقم ٣ سنة ٢٠١٧ بشأن مصدر إثبات مسألة المراة في الحكم، عند غير المنصوص أهمية إنتهاء المسألة التى تتعلق بالأبناء،[٩٣] ولو عند المنصوص كانت القرار الدستوري نظم على المسألة المرأة خاصة، بل المرأة منبت للولد كما صرح في "روائع البيان" : شبه الله المرأة بالحرث، أي أنها مزرع ومنبت للولد كالأرض للنبات،

[93] Shoim, "Penerapan Teori *Maslahah* Pada Perkara Pengangkatan Anak Yang Sudah Dewasa", *Badilag*.

فالمرأة كالأرض والنقطة كالبذر والولد كنبات الخارج.[٩٤] وتأكيد من أهمية انتهاء المسألة مؤيد أيضا بجنس المتبني أنه إمراة. فالمراة عند لم تتزوج لم ترتفع الولاية.[٩٥]

فمن الأدلة المذكورة، صرحت أهمية استمرار البحث في هذه المسألة دفعا على خطاء الفهم و إعلاما على المصلحة المشتملة في القرار. وستمرار البحث سيعتبر الباحث باعتبار مقاصد الشريعة عند الشاطبى التي قد تم البيان عنها في السابق، بأن منهج مقاصد الشريعة الشاطبى في اعتبار المصلحة من المسالة الموضوعة يكون أربعة المنهج. منها:

١. النصوص والأحكام بمقاصدها

في جهة الشريعة، النص الذي يتبين حكم التبني كما المذكور وهو الآية الكريمة : (ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله..) حيث أنها تدل على حرمة التبنى إلا بدون الداعى، إذا فقدت العلة وهي الداعي فأجاز التبني، كما ذكرت القواعد الفقهية "الحكم يدور مع علته". وقد ذكر في السابق، سبب نزول الآية الذي يصير مقاصد الآية وهو أمر الله تعالى على تحريم العادة الجاهلية في التبنى وهي الداعي. لهذا سن المتبني في دور الرشد أو غيره لا يكون مسألة عند الشريعة كما ذكرت في مراجعة الأدب سن زيد بن حارثة لما تبنى رسول الله عليه قبل الوحي في الثامنة وبعده في الثلاثين، ولا يؤثر السن على صحة التبني، بل مؤثرها بالداعي قط. وانتهى مبحوث التبني بحكمه في الشريعة، ولا يكون مبحوث إلا

[94] Muhammad Ali Ash-Shabuni, *Rowaiul Bayan*, Juz 1, 238.
[95] Putusan Pengadilan Agama Tuban Nomor 378/Pdt.P/2019/PA.Tbn

حكمه المذكور لأن الآية تدل كذلك بل، الآتي شروط المتبني سيعتبر من جهة تشابه العلة بحكم المحضون في الشريعة قويا على الحجة.

وفي جهة القانون، الأحكام التى تنظم على كل ما يتعلق بالتبنى مثل عقابته، وشروطه وغيرهما كحد عمر المتبني فيها كما يلى:

أ. القرار الحكومي رقم ٥٤ سنة ٢٠٠٧ و أنظمة أسفلها كالقرار الوزيري الإجتماعي إندونسيا. بعد التحليل، مقاصد خليفة تكوين القرار الحكومي في إتمام تنظيم التبني هي تحقيق أمانة القانون رقم ٣٥ سنة ٢٠١٤ بشأن التعديلات على القانون رقم ٢٣ سنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الولد في مادة ٤١ في الآية الثانية حيث مراده "والقرار الذي يتعلق بشأن الإشراف و الحراسة كما المراد في الآية الأولى ينظمهما بالقرار الحكومي ".[٩٦]

ب. القرار الوزيري الإجتماعي إندونسيا رقم ١١٠/ هـ.و.ك/ ٢٠٠٩ ،ومقاصد تكوينه تحقيق أمانة القرار الحكومي رقم ٥٤ سنة ٢٠٠٧ في مادة ١٨ حيث مراده "إستمرار تنظيم شرط التبني سينظمه القرار الوزيري الإجتماعي إندونسيا كما المراد بمادة ١٢ إلى ١٧ ".[٩٧] فتبينت مقاصد تكوين النصوص التي قد تم تنظيم التبني فيها تحقيقا على أمانة أم الأنظمة ولا تكون المقاصد الأخرى إلا لتحصيل المصلحة للأولاد وأهمية حراستهم كرجال الغد من جهة البلد كما صرح القانون المشروع سنة ١٩٤٥ بأن

[96] Pasal 41 Peraturan Pemerintah Nomor 54 tahun 2007 Tentang Pelaksanaan Pengangkatan Anak
[97]Pasal 18 Peraturan Menteri Sosial Republik Indonesia Nomor 110/HUK/2009 Tentang Persyaratan Pengangkatan Anak

يتضح مهمة الحماية على الأولاد كرجال الغد وهي من حقوقهم و مستمر الذرية من جهة نسبهم.

وأما مقاصد تنظيم حد عمر المتبني متعلقة بالأمرين كما يلي:

أ. تعريف الولد في القانون كما ذكر في خليفة البحث أن تعريف الولد هو الطفل وعمره قبل ثمانية عشر، وفيه الجنين أى الولد في بطن أمه.

ب. تعريف الرشد في القانون أنه الولد في صلاح الجسم والعقل وعمره ١٨ سنة كما تعين القانون السورى بالمقدور على سنه و ٢١ سنة كما تعين القانون المصري، و عند الشريعة يعرف الرشد وهو من صلاح الدين والمال، ولا يفعل محرما الذي يبطل العدالة، ولا يبذر المال بغبن فاحس، فرفعت منه الولاية و كملت له أهلية لأنه قد استقل في حماية نفسه و استثماره.

فباعتبار ثمرة التحليل المذكورة، يليق القانون أن يحد شرط عمر المتبني في عمر قبل ثمانية عشر عاما.

وفي الشريعة التى تقدم، لقد تم تنظيم شرط التبني بدون الداعي فقط. فيجرى شرط المتبني كما يجري شرط المحضون في الحضانة في وجوه تشابه العلة، لأن العلة فيهما تكون متسوية بأن التبنى والحضانة يحتاج عليهما من لا يستقل بأمور نفسه بل الفرق بينهما أن التبني تطبيقا على اللقيط أو من الذى يكون في دار الأيتام والحضانة تطبيقا عند تفارق الزوجان.[٩٨] والمراد من تسوية العلة المذكورة بين الحضانة والتبني كما يلي:

[98] Musthafa Al-Bugha dkk, *Al-Fiqh Al-Manhaj*, 449.

أ. يحتاج عليهما من لا يستقل بأمور نفسه كما صرح في الفقه الإسلامي و أدلته " المحضون هو من لا يستقل بأمور نفسه عما يؤذه لعدم تمييزه كطفل، وكبير مجنون أو معتوه، فلا تثبت الحضانة إلا على الطفل أو المعتوه"[٩٩].

ب. القوانين في مصر وسورية، ينظم بأن تكون الأنثى إذا بلغ سن الرشد وهو ٢١ سنة في مصر و ١٨ سنة في سورية فأجازت عليها أن تنفرد بالسكنى عن ولي النفس، إذا كانت مأمونة على نفسها و لا يخشى عليها الفتنة. وكل العبارة المذكورة تدل تأكيدا على حد شرط عمر المتبني الذي ينظمه القانون، فينتهي هنا بقي القرار تشوية الرسمية. بل، بناء على قطع العبارة كالفقرة الأولى "من لا يستقل بأمور نفسه و إذا كانت مأمونة على نفسها و لا يخشى عليها الفتنة " و الفقرة الثانية هي أحد شرط انتهاء الولاية في حق الأنثى كما صرح في الفقه الإسلامي و أدلته أيضا حيث مراده بأناإنتهاء حق ولايتها بزواجها، فاستمرار البحث على حالة المتبنية. وحالة المتبنية كما يصور القرار إليها كما يلى:[١٠٠]

أ. المتبني هو إمراة في عمر ثلاثة وعشرين عاما، فتكون من جهة العمر أنها في دور الرشد.

ب. الأبوان بالتبني هما جارها، وفوض أبواها على الأبوان بالتبني منذ تولدها لأنهما لا يكون في مهنة.

---

[99] Wahbah Zuhaily, *Fiqh islam wa adillatuhu*, Jus 10, 49.
[100] Putusan Pengadilan Agama Tuban Nomor 378/Pdt.P/2019/PA.Tbn

ج. وفي سنة ٢٠٠٤، ذهب أبواها خارج المدينة لاشغال في العمل ويفوضها على الأبوان بالتبني وكل ما يتعلق بها، و لا يكون الخبر بعد ذهابهما حتي يتقدم المطلوب.

وتدل صورة حالة المتبينة كذلك، على أن تكون المتبينة في دور الرشد، فرفعت لها الولاية لأنها في مرحلة إتمام الأهلية. بل باعتبار الحالة الثانية والثالثة، لا تكون المتبينة مأمونة على نفسها لأن عدم القرابة حولها سوى الأبوين بالتبني، لا سيما الأبوان الحقيقي لا يبالى إليها ولا يكون الخبر قط عنهما منذ ذهابهما، فقد احتاجت المتبينة حماية غيره لتحقيق حقوقها حتي تكون متزوجة كما صرحت الفقرة الثانية بأن انتهاء الولاية في حق الأنثى بزواجها. فصرح بالعبارة المذكورة القرار يشتمل المصلحة ولو يكون مخالفا بالأحكام.

٢. الجمع بين الكليات العامة و الأدلة الخاصة

أهمية الجمع بين الكليات العامة و الأدلة الخاصة كما قول الشاطبى فى الموافقات حيث مراده كونهما تكاملا في علم قصد الشريعة، فحجة أهميته كالآتى:

أ. إذا وقف الشخص مع الكلي باعراض الجزئي فوقف الشخص مع شيئ الذى لم يتقرر العلم به بعد دون العلم بالجزئي وعدم دقة الفهم قبل العلم بالجزئيات، لأن الكلي غير معلوم قبل العلم بالجزئي وبه قوامه و الكلي لا يعتبر بإطلاقه دون اعتبار الجزئي ولم يتحقق العلم به لامكان أن يتضمن الجزئي جزءا من الكلي.

ب. إذا وقف الشخص مع الجزئي، فإن الجزئي لم يكن جزئيا إلا لكون الكلي.

ولهذا، فلا بد من اعتبارهما في كل مسألة.[١٠١] ومراد من الكليات العامة أو يسمى أيضا بالأدلة الإجمالية هي التي لا تتعلق بمسألة بخصوصها ولا تدل على حكم بعينه. ويقابلها الأدلة الخاصة أو يسمى أيضا بالأدلة التفصيلية وهي الأدلة الجزئية التى تتعلق بمسألة بخصوصها، وتدل على حكم بعينه.[١٠٢] وفي هذه البحث، المراد من الكليات العامة هي الأحكام التى تنظم التبني إجمالية ولا يكون التبني المبحوث الخاص في الأحكام، والمراد من الأدلة الخاصة هي الأحكام التي تم تنظيم التبني خاصة فيها. فالأدلة العامة والخاصة، كما يلي:

أ. القانون، الكليات العامة هي القانون رقم ٣٥ سنة ٢٠١٤ بشأن التعديلات على القانون رقم ٢٣ سنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الولد في الجزء الثانى من الباب الثامن فيه. وأما الأدلة الخاصة هي القرار الحكومي رقم ٥٤ سنة ٢٠٠٧ بشأن اداء التبني و القرار الوزيري الإجتماعي إندونسيا رقم ١١٠/ هـ.و.ك/ ٢٠٠٩ بشأن شروط التبني. ويتكون القانون رقم ٢٣ سنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الولد الكليات العامة لأنه ينظم المسألة العامة التي تتعلق بالأبناء. ويتكون القرار الحكومي و القرار الوزيري الإجتماعي إندونسيا الأدلة الخاصة لأنهما ينظم المسألة الخاصة من الأبناء وهي التبني أى من شروطه و منهج تقدم صحة التبنى.

---

[101] Imam Syathibi, *Al-Muwafaqat fi Ushul al-Syariah*, Jus 3, 175-176
[102] Wahbah Zuhaily, *Al-Wajiz Fi Ushul Fiqh*, 13-14.

ب. والشريعة، الكليات العامة هي قطع آية القرآن الكريم فى سورة الأحزاب: ٤ (..وما جعل أدعياءكم أبناءكم)، وهذه الآية تدل عن حكم الظهار والتبني. وأما الأدلة الخاصة هي الآية بعدها (ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله..)، هذه الآية تدل على تحريم التبني فقط وغيرها السنة و أقول الفقهاء عن تحريم التبني. السنة كرواية البخارى المذكورة وأقول الفقهاء كما صرح في الفقه الإسلامي و أدلته وغير الكتب الإسلامية المذكورة.

٣. جلب المصالح و درء المفاسد.

ويبدأ الباحث بإعتبار درء المفاسد، كما صرح في مراجعة البحث عن طريقة مقاصد الشريعة عند الشاطبى, كل المسائل تقضى فيها المصلحة والمفاسد، وهذه تتعلق بكيفية الشخص يطبقها. ومن طريق جلب المصالح و درء المفاسد الأفضل بينهما إعتبار درء المفاسد أولا ثم جلب المصالح كما صرحت القواعد الفقهية المذكورة "درء المفاسد مقدم على جلب المصالح". ودرء المفاسد في جهة التبني كما يلي:

أ. أن يدخل المتبني، لا سيما إنه إمرأة على سوء المعاملة.

ب. اقترب الزنى كاختلاط بالممحرم، وعدم وجود المحرم الذي يؤمنها كالقيط.

فمقصود أهمية درء الفاسد في التبني عند جهة حالتها في القرار منهما

أ. رعاية نفسها عمن يؤذيها ويلحق العار بها و بأهلها

ب. ومبهم نسبها لأن أبويها الحقيقي غير موجود، و لم يكن الشخص الذي يعرف على نسبها إلا الأبوين بالتبني كما صرح فى الفقه الإسلامي وأدلته "وإن كان أنثى

لم يكن لها الإنفراد، ولأبيها منعها منه، لأنه لا يومن أن يدخل عليها من يؤذيها و يلحق العار بها و بأهلها، وإن لم يكن لها أب، فوليها و أهلها منعها من الأنفراد".[١٠٣]

فتعريف من عبارة الكتاب فمسؤلية ولي المرآة قد انتقل على الأبوين بالتبني إلا المتعلقة بولاية النكاح، فللأبوين بالتبني حق منع المرأة من الإنفراد دفعا على ما يمكن وقوع المنهيات. وأما جلب المصالح من تبنيها عند حالتها كما يلي:

أ. تحقيق حقوقها في الصلح من التربية، والمؤنة، والكسوة و المسكنة.[١٠٤]

ب. من جهة النفس عدالة العقل والجسم لأنها تتأمن بحضور الأبوين ولو بالتبني.

ج. ومن جهة العبودية، يتخد التبني على جلب النعمة للأبوين كما روي أبو موسى عن ابن عباس: أن أوس بن عبادة الآنصارى دخل على النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، إن لى بنات، وأنا أدعو عليهن بالموت، فقال: يابن ساعدة، لا تدعو عليهن، فإن البركة في البنات، هن المجملات عند النعمة، والمعينات عند المصيبة، والممرضات عند الشدة، ثقلهن على الأرض، ورزقهن على الله.[١٠٥] تدل الحديث على مهمة حماية الولد، لا سيما قد وقع تمييز منزل الإبن والبنات في الجاهلية، فأدلالة الحديث تدعو على تشوية المنزل بينهما، وقد صرح في السابق

---

103 Wahbah Zuhaily, *Fiqh islam wa adillatuhu*, Jus 10, 49.
104 Shoim, "Penerapan Teori *Maslahah* Pada Perkara Pengangkatan Anak Yang Sudah Dewasa", *Badilag*.
105 Wahbah Zuhaily, *Fiqh islam wa adillatuhu*, Jus 10, 43.

المرأة كالأرض والنقطة كالبذر والولد كالنبات الخارج، وإذا فقدت المراة فلا يكون منبت للنقطة ولا ينبت منها النبات الخارج.

٤. إعتبار المآلات

وقال الشاطبي في الموافقات، إعتبار المآلات هو النظر في المآلات والمسمي بالإسحتسان عند أصول الفقه.[١٠٦] والمآلات هي المسببات التى تقدمت من مقصودة الشارع فى وضع الشريعة، لأن لا تكون أسبابا إلا لمسببات.وبهذا ينبغى على المجتهد أن لا يحكم الأفعال المكلفين بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول اليه،[١٠٧] كاعتبار أكان الحكم الذي يصير ثمرة الإستنباط جلب المصالح أو درء المفاسد أي موافقة أو على خلاف ما قصد فيه وهو جلب المفاسد أو درء المصالح أي مخالف.[١٠٨] وإنما شرعت الأحكام الشرعية لجلب المصالح أو درء المفاسد وهما مسبباتها قطعا.[١٠٩]

ومن تصور المذكور مثل كف رسول الله صلى الله عن قتل المنافقين، "في رواية ابن كثير، وقد سئل القرطبي وغيره من المفسرين عن حكمة كفه عليه الصلاة والسلام عن قتل المنافقين مع علمه بأعيان بعضهم، وذكروا أجوبة عن ذلك من رواية الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه (أكره أن يتحدث العرب أن محمد يقتل أصحابه)،[١١٠] وفى رواية القرطبي (معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي)".[١١١]

---

[106] Imam Syathibi, *Al-Muwafaqat fi Ushul al-Syariah*, Jus 5, 177.
[107] Imam Syathibi, *Al-Muwafaqat fi Ushul al-Syariah*, Jus 5, 177.
[108] A. Halil Tharir, *Ijtihad Maqasidi*, 3.
[109] Imam Syathibi, *Al-Muwafaqat fi Ushul al-Syariah*, Jus 1, 311
[110] Ibn Katsir, *Tafsir Al-Qur'an Al-Adim Ibn Katsir*, Jilid 1, 89.
[111] Imam Al-Qurtubi, *Tafsir Al Qurtubi* , Jilid 1, 199.

ودلت السنة على خشية أن يقع بسبب ذلك تغيير كثير الأعراب عن الدخول في الإسلام ولا يعلمون حكمة قتله لهم. ونفهم من لفظ تغيير كثير الأعراب عن الدخول في الإسلام الخ أنه المسببات من كفه عليه الصلاة والسلام عن قتل المنافقين، وهو معنى النظر فى المآلات.

وقد ظهر النطر المآلات على القرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان كما يلى:

أ. القاضى قد اقتضى على المسألة بصحة التبني على إمراة عمرها ثلاثة وعشرين. والمسببات من ذلك أن تكون البنات في مسؤلية الأبوين بالتبني من جهة المؤنة، والكسوة والمسكنة لأنها تكون منفردة في البلد سوى الأبوين بالتبني ولم تكن متزوجة، لا سيما ابواها الحقيقي لا يبالها.

ب. أن لا تكون البنات في إعمال المحظورت كاختلاط بالرجال في المساجد والطرقات والأماكن العامة، والمجاهرة بإظهار الخمر والمسكرات أو الملاهى المحرمة وأن تتأمن البنات عمن يؤذيه.

ج. من في جهة النفس، أن تكون البنات العدالة في الجسم والعقل بحماية الأبوين بالتبني.

وبهذا تبينت لنا أيضا خليفة إثبات القاضى على القرار رقم ٣٥٢/ف د ت. ف/ ٢٠١٣/المحكمة الشرعية تولوغ أكغ الذى قام على ما ينظمه القانون[١١٢] أى المتبني لا

[112]Rahmat Fadhil, Analisis Putusan Hakim Terhadap Pengangkatan Anak Dewasa", 5

يكون عمره أكثر من ثمانية عشر عاما بأن يقضي القاضى رد المطلوب، وهي المتبنى فيه الرجل وهو متزوج وله ثلاث الولد. فكان المتبني ممن يستقل على نفسه لاستغنائه كما صرح في الفقه الإسلامي و أدلته "إن كان البالغ رجلا، فله الإنفراد بنفسه لاستغنائه عن أبويه، ويستحب ألا ينفرد عنهما، ولا يقطع بره عنهما".[١١٣] لذا، ولو يكون قرار المحكمة الشرعية تولوغ أكغ خليفة واحدة بقرار المحكمة الشرعية طوبان وهي كون المتبني في حماية الأبوين منذ الصغار، بل جنس المتبني أى إمرأة و رجل وحالة المتبني أى متزوج و لم متروج متفرقان ويؤثر المتفرق العقابة المختلفة فى نفس التبني كما يلي:

أ. متفرق الجنس يوثر على مرحلة أهمية الحماية، كما يقول مذهب المالكية: تنتهي الولاية في حق الرجل بزوال سببها وهو الصغر وما في معناه كالجنون والعتق والمرض. و في حق المرأة لا تنتهى الولاية النفسية عليها إلا بدخول الزوج بها، كما بان في بحث الحضانة. لذلك كما تقدم وجود منع الولي على انفراد المرأة و حق الإنفراد لرجل.

ب. متفرق الحالة أى متزوج و لم متروجة. فأما متزوج وهو حالة الرجل يكون رشدا عند الحكم والقانون قي أي جهة. وأما لم متروجة وهو حالة المرأة تكون رشدا عند الحكم والقانون في جهة السن لا في الولاية، وكذلك حالة غير المتزوجة تدل على غير استقلال نفسها في كفئ حاجاتها عادة لأنها بقاءها تحت مسؤلية آبائها.

---

[113] Wahbah Zuhaily, *Fiqh islam wa Adillatuhu*, Jilid 10, 49.

ومما سبق أي من اعتبار مقاصد الشريعة على القرار بمنهج الشاطبي منها النصوص والأحكام بمقاصدها، والجمع بين الكليات العامة والأدلة الخاصة، و جلب المصالح و درء المفاسد و إعتبار المآلات، فتبين لنا ولو يكون القرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان يخالف الشرط من الأدلة الخاصة كالقرار الحكومي و القرار الوزيري الإجتماعي الإندونسي وهو وجوب عمر المتبني قبل ثمانية عشر عاما، بل قرار المحكمة الشرعية طوبان يدرأ المفاسد ويجلب المصالح. وهذا موافق بمراد الكليات العامة وهي القانون رقم ٣٥ سنة ٢٠١٤ بشأن التعديلات على القانون رقم ٢٣ سنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الولد في مادة ٣٩ حيث مراده : "أن صحة أداء التبني ما دام على مصلحة الولد ...."، ومصلحة الولد أفضل الأساس في اعتبار صحة التبني.

الباب الرابع

الخاتمة

أ. الخلاصة

وقد توافر القرار رقم ٣٧٨/ف د ت. ف/ ٢٠١٩/المحكمة الشرعية طوبان شروط صحة التبني عند الشريعة والقوانين التى استخدم القاضي حجة فيه إلا عمر المتبني لأنها في عمر ثلاثة وعشرين عاما ولقد نظم عمر المتبني فى القانون قبل ثمانية عشر عاما والشريعة لا نظمه. ومن أدلة التي استخدمها القاضى هي القرار الوزيري الإجتماعي إندونسيا رقم ٤١/ هـ.و.ك/ ك.د.ف/٧ /١٩٨٤ بشأن إشارة تطبيق صحة التبني ، والقانون رقم ٣٥ سنة ٢٠١٤ بشأن التعديلات على القانون رقم ٢٣ سنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الولد، القرار الحكومي رقم ٥٤ سنة ٢٠٠٧ بشأن أداء التبني ، وتجميع الشريعة الإسلامية في مادة ١٧١ حرف هـ، آية القرآن العظيم في سورة الأحزاب: ٥ ، (ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم)، إتفاق مجلس العلماء الإندونسى في التاريخ ١٨ شعبان ١٤٠٢ هـ/ ١٠ يونيو ١٩٨٢ م. وخليفة القاضي في استخدمهم لوجود التشابه أو التخالف بين القوانين والمطلوب اعتبارا لحصول الحكم.

وثمرة الإستمرار على تحليل القرار بمنهج مقاصد الشريعة عند الشاطبي الذي يحتوى على عدة الخطوة منها، مقاصد النصوص والأحكام، وجمع الكليات العامة والأدلة الخاصة، و جلب المصالح و درء المفاسد و اعتبار المآلات هي القرار يجلب المصلحة و يدرأ المفاسد على مستقبل التبني من جهة التربية، والمؤنة، والكسوة وكل ما الذي يتعلق بتحقيق حقوقهم.

ولو يكون القرار مخالفا على شرط القانون في سن المتبنى، لأن اعتبار مصلحة الولد أفضل الأساس فى صحة التبني كما لو نظرنا على الترتيب فى الأدلة الكلية التى قد ذكرت وهي القانون رقم ٣٥ سنة ٢٠١٤ بشأن التعديلات على القانون رقم ٢٣ سنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الولد في مادة ٣٩ حيث مراده : "أن صحة أداء التبني ما دام على مصلحة الولد و حكم العادة و القانونية الحادثة".

ب. التوصيات

يوصى الباحث الإقترحات و التوصيات من عميق القلب و خلوص الصدر رجاء بوجود الإستنباط الذي قد تم تحليله السابق بأن يكون البحث موافقا للشرع ولا يخالفه و أن يكون مرجعا و مقارنة في البحوث العلمية، و مصدرا لجميع الطلاب في تعليم ما يتعلق بالتينى، وعلى الباحثين والقراء يرجي أن يلاحقوا البحث مع تصحيح الأخطاء و النقصان في الإصطلاح و الأشكال والكتابة.

مراجع البحث

الكتب الإسلامية

البغا، مصطفى. الفقه المنهجي، دمشق : دار المصطفى، ٢٠١٠.

الجزيري، عبد الرحمن. الفقه على المذاهب الأربعة. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠.

الزحيلي، وهبة. الفقه الإسلامي وأدلته، ج.١٠. دمشق: دار الفكر، ت.ت.

الزحيلي، وهبة. الوجيز في أصول الفقه، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥.

الشاطبى، إبرهيم بن موسى. الموفقات. قاهرة: دار إبن عفان، ١٩٩٧.

الشعروى، محمد المتولى. فقه المرأة المسلمة. قاهرة: دار التوفيقية، ٢٠١١.

الصابونى، محمد على. روائع البيان، قاهرة: دار الصابونى، ٢٠٠٧.

الصابونى، محمد على. صفواة التفاسير. قاهرة: دار الصابونى، ١٩٩٧.

القرطبى، ابو عبد الله محمد. تفسير القرطبى. قاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٦٤.

القطان، مناع. مباحث في علوم القرآن. سورابايا: الهداية، ١٩٧٣.

المؤلف، مجموعة. الموسوعة الفقهية الكويتية، ج. ١٠. كويت: وازرة، ٢٠٠٦.

عتر، نور الدين. إعلام الانام. دمشق: دار الفرفور، ١٩٩٨.

كثير، ابن. تفسير القرآن العظيم ابن كثير. ج.٥. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨.

الكتب الإندونسية

Fakultas Syariah UIN Maulana Malik Ibrahim Malang, *Pedoman Penulisan Skripsi Tahun 2019*.

Marzuki, Peter Mahmud *Penelitian Hukum.* Jakarta: Prenada Media Group, 2010.

Tharir, A. Halil. *Ijtihad Maqasidi*. Yogyakarta: LKiS Pelangi Aksara, 2015.

القرار

Putusan Pengadilan Agama Tuban Nomor 378/Pdt.P/2019/PA.Tbn

Putusan Pengadilan Agama Tulungagung Nomor 352/Pdt.P/2013/PA. TA.

القوانين

Undang-Undang Perkawinan Tahun No. 1 Tahun 1974

Peraturan Pemerintah Nomor 54 tahun 2007 Tentang Pelaksanaan Pengangkatan Anak.

Kitab Undang-Undang Hukum Perdata

Instruksi Presiden Nomor 1 Tahun 1991 Tentang Kompilasi Hukum Islam

Peraturan Menteri Sosial Nomor 110/HUK/2009 Tentang Persyaratan Pengangkatan Anak.

البحوث العلمية

Baalati, Dessy. "Prosedur dan Penetapan Anak Angkat di Indonesia", *Lex Privatum*, Vol. 1, (2013), 138-145.

Dewata, Febry Emawan. "Pengangkatan Anak Dalam Kompilasi Hukum Islam". *Voice Justisia*, Vol. 1, 2017. 187-210

Fadhil, Rahmat "Analisis Putusan Hakim Terhadap Pengangkatan Anak Dewasa", Undergraduate Thesis, Universitas Muhammadiyah Malang, 2021. https://eprints.umm.ac.id/75228/.

Hakim, Muhammad Lutfi. "Pergesaran Paradigma Maqasid Al-Syariah Dari Klasik Sampai Kontemporer", *Al-Manahij*: Jurnal Kajian Hukum Islam, Vol.10, (2016):1-16

Harahap, Nursapia "Penelitian Kepustakaan", *Jurnal Iqra'*, Vol. 8, (2014), 68-73

Kholis, Nur. "Penetapan Usia Dewasa Cakap Hukum Berdasarkan Undang-Undang dan Hukum Islam" *Yudisia:*Jurnal Pemikiran Hukum dan Hukum Islam, Vol.8, (2017): 77-80.

Mukhlishi, "Konsep Maqasid Al-Shariah Sebagai Teori Pembentukan Hukum Islam Tak Pernah Tuntas Prespektif Jesser Auda", *Jurnal Penelitian dan Pemikiran Keislaman*, Vol.1, (2014), 12-27.

Mukmin, "Perlindungan Hukum Terhadap Hak Anak Angkat", *Lex et Societatis*, Vol.2, (2014): 61-71.

Rais, Muhammad. "Kedudukan Anak Angkat Dalam Prespektif Hukum Islam, Hukum Adat dan Hukum Perdata (Analisis Komparatif)", *Jurnal Hukum Diktum*, Vol. 14, 2016, 183-200.

Setyawan, Sigit "Studi Analisis Pengangkatan Anak di Pengadilan Agama dan Pengadilan Negeri", Undergraduate Thesis, IAIN Purwokerto, 2019. http://repository.iainpurwokerto.ac.id/5175/1/JUDUL_BAB%20I_%20BAB%20V_%20DAFTAR%20%20PUSTAKA.pdf

Suprayudi, Mitra. "Analisis Hukum Terhadap Tabanni (Pengangkatan Anak) Menurut Fikih Islam dan Undang-Undang Nomor 23 Tahun 2002 Tentang Perlindungan Anak".

Toriquddin, Moh. "Teori Maqasid Syariah Prespektif Al-Syatibi". *de Jure*. Jurnal Syariah dan Hukum. Vol. 6, 2014. 33-47.

Usman, Sumiati. "Kedudukan Hukum Anak Angkat Terhadap Hak Waris", *Lex Privatum*, No. 4 (2013): 136-147

Yasmin, "Analisis Yuridis Tentang Pengangkatan Anak Berdasarkan Sistem Hukum Indonesia", *Repository Universitas Mataram*, (2018).

موقع الإنترنيت

Shoim, "Penerapan Teori *Maslahah* Pada Perkara Pengangkatan Anak Yang Sudah Dewasa", *Badilag*,16 Juli 2019, diakses pada tanggal 3 Agustus 2021, https://badilag.mahkamahagung.go.id/artikel/publikasi/artikel/penerapan-teori-maslahah-pada-perkara-pengangkatan-anak-yang-sudah-dewasa-shoim-s-hi

دليل للتشاور

KEMENTERIAN AGAMA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM MALANG
FAKULTAS SYARIAH
Terakreditasi "A" SK BAN-PT Depriknas Nomor : 157/BAN-PT/Ak-XVI/S/VII/2013 (Al Ahwal Al Syakhshiyyah)
Terakreditasi "B" SK BAN-PT Nomor : 021/BAN-PT/Ak-XIV/S1/VIII/2011 (Hukum Bisnis Syariah)
Jl. Gajayana 50 Malang 65144 Telepon (0341) 559399, Faksimile (0341) 559399
Website: http://syariah.uin-malang.ac.id/

دليل للتشاور

الاسم الطالبة : أريني دينا كمالا

رقم السجل للطالب : ١٨٢١٠١٦١

القسم : الأحوال الشخصية

المشرف : د.ر. جيجيب لقمان ياسن الماجستير

موضوع الرسالة : إعتبار مقاصد الشريعة على قرار التبني في سن الرشد

رقم	يوم/ تاريخ	موضوع التشاور	توقيع
١	الإثنين، ٤ أكتوبر ٢٠٢١ م	إشراف خطة البحث	
٢	الجمعة، ٨ أكتوبر ٢٠٢١ م	موافقة المشرف لمنافشة خطة البحث	
٣	الثلاثاء، ٢ نوفمبر ٢٠٢١ م	إشراف الباب الأول والثانى	
٤	الجمعة ، ٥ نوفمبر ٢٠٢١ م	موافقة الباب الأول والثانى	
٥	الإثنين، ٨ نوفمبر ٢٠٢١ م	إشراف الباب الثالث و الرابع	
٦	الجمعة، ١٢ نوفمبر ٢٠٢١ م	موافقة الباب الثالث و الرابع	
٧	الإثنين، ٢٢ نوفمبر ٢٠٢١ م	إشراف مستخلص البحث	
٨	الثلاثاء، ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١ م	إصلاح الأبواب كلها و مستخلص البحث	
٩	الخميس، ٢ ديسمبر ٢٠٢١ م	موافقة الأبواب المترجمة	
١٠	الإثنين، ٦ ديسمبر ٢٠٢١ م	موافقة المشرف لمناقشة البحث	

مالانج، ٦ ديسمبر ٢٠٢١ م

علم،

رئيسة قسم الأحوال الشخصية،

أريك سبت رحموات الماجستير

رقم التوظيف: ١٩٧٥١١٠٨٢٠٠٩٠١٢٠٠٣

KEMENTERIAN AGAMA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM MALANG
FAKULTAS SYARIAH
Terakreditasi "A" SK BAN-PT Depdiknas Nomor : 157/BAN-PT/Ak-XVI/S/VII/2013 (Al Ahwal Al Syakhshiyyah)
Terakreditasi "B" SK BAN-PT Nomor : 021/BAN-PT/Ak-XIV/S1/VIII/2011 (Hukum Bisnis Syariah)
Jl. Gajayana 50 Malang 65144 Telepon (0341) 559399, Faksimile (0341) 559399
Website: http://syariah.uin-malang.ac.id/

السيرة الذاتية للباحث

الإسم : أريني دينا كمالا

رقم القيد : ١٨٢١٠١٦١

المكان و تاريخ الولادة : باسوروان، ٢٨ يولي ٢٠٠٠

العنوان : مارتوفورا–فورواساري–باسوروات

الكلية/القسم : الشريعة/ الأحوال الشخصية

دخول الجامعة : ٢٠١٨

رقم الهاتف : ٠٨٢٢٣٣٤١٠٥٣٩

البريد الإلكترونية : arinidina2807@gmail.com

سيرة علمية :

الرقم	المدرسة	عام الخروج	البيان
١	روضة الأطفال عائشة كامانتران	٢٠٠٦	المتخرجة
٢	المدرسة الإبتدائية مفتاح الخير ٣ فورواسارى	٢٠١٢	المتخرجة
٣	المدرسة الثانوية الإسلامية نور الجديد فوربالنجا	٢٠١٥	المتخرجة
٤	المدرسة العالية الإسلامية نور الجديد فوربالنجا	٢٠١٨	المتخرجة
٥	معهد نور الجديد الإسلامي	٢٠١٨	المتخرجة

القرار

المحكمة الشرعية طوبان

Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia
putusan.mahkamahagung.go.id

PENETAPAN

Nomor 378/Pdt.P/2019/PA.Tbn

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

DEMI KEADILAN BERDASARKAN KETUHANAN YANG MAHA ESA

Pengadilan Agama Tuban yang memeriksa dan mengadili perkara tertentu pada tingkat pertama telah menjatuhkan Penetapan dalam permohonan pengangkatan anak (Tabanny) yang diajukan oleh :

SAERUN BIN KARJI, Umur 61,agama Islam, Pekerjaan Petani, Dusun Pucangan RT.06 RW.01 Desa Pucangan, Kecamatan Montong, Kabupaten Tuban, sebagai Pemohon I;

Dan

SRI SUNTANI BINTI WARSIDIN, Umur 55,agama Islam, Pekerjaan Petani, Dusun Pucangan RT.06 RW.01 Desa Pucangan, Kecamatan Montong, Kabupaten Tuban, sebagai Pemohon II;

Dalam hal ini Pemohon I dan Pemohon II memberikan kuasa kepada S.WIDYOSATMOKO,SH. Advokat/Pengacara ,yang beralamat di Latsari 3 Gang. Mawar No.3 Tuban. berdasarkan surat kausa khusus tertanggal 14 Mei 2019. Selanjutnya disebut sebagai para Pemohon ;

Pengadilan Agama tersebut;

Setelah membaca berkas perkara;

Setelah mendengar keterangan para Pemohon, saksi-saksi, dan bukti-bukti lainnya;

TENTANG DUDUK PERKARANYA

Menimbang bahwa para Pemohon dengan surat Permohonannya, tanggal 14 Mei 2019, yang telah terdaftar dalam Register Kepaniteraan Pengadilan Agama Tuban, Nomor 378/Pdt.P/2019/PA.Tbn. telah mengajukan hal-hal sebagai berikut :

1. Bahwa Pemohon I dan Pemohon II atau para Pemohon pada tanggal 11 Agustus1975 telah melangsungkan perkawinan, berdasarkan petikan dari bukupendaftaran nikah No.772/55/1975 tanggal 11 Agustus 1975.

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

2. Bahwa hingga saat ini Pemohon I dan Pemohon II atau para Pemohon masihberstatus suami isteri.

3. Bahwa Pemohon I dan Pemohon II atau para Pemohon selama dalam perkawinan hingga saat ini belum dikaruniai keturunan anak kandung.

4. Bahwa pada tahun 1997 Pemohon I dan Pemohon II atau Para Pemohondi Desa Pucangan RT.06 RW.01 Kecamatan Palang Kabupaten Tuban telah mengangkat seorang anak perempuan yang bernama SUSI INDRAYANI Tempat tanggal lahir 8 September 1995 di Desa Pucangan RT.06 RW.01 Kecamatan Palang Kabupaten Tuban.

5. Bahwa penyerahan anak perempuan yang bernama SUSI INDRAYANI dari orang tuakandung perkawinan sah antara ASRUM dan NGATMIDJAH kepada Pemohon I danPemohon II dilakukan secara kekeluargaan dan ikhlas tanpa ada paksaan dari siapapun juga.

6. Bahwa alasan Pemohon I dan Pemohon II atau Para Pemohon mengangkat anakyang bernama SUSI INDRAYANI karena Pemohon I dan Pemohon II atau Para Pemohon belum dikarunia anak kandung, dan dikarenakan orang tua kandung anak tersebut tidak mempunyai pekerjaan tetap sehingga Pemohon I dan Pemohon II atau Para Pemohon demi masa depan anak tersebut merasa terpanggil untuk mengangkat anak tersebut untuk dijadikan sebagai anak kandung sendiri.

7. Bahwa NGATMIDJAH (ibu kandung SUSI INDRAYANI) saat akan melahirkan anak tersebut oleh Pemohon I dan Pemohon II dibawa ke rumah Bidan Bu Tiyok-Palang dan setelah anak tersebut lahir oleh Pemohon I diberi nama SUSI INDRAYANI.

8. Bahwa sejak lahirnya anak yang bernama SUSI INDRAYANI dan orang tua kandungnya tinggal bersama dengan Pemohon I dan Pemohon II atau Para Pemohon, dan bahkan Pemohon II yang mengasuh, memelihara, merawat serta memenuhi kebutuhan anak tersebut. Dan pada tahun 2004 orang tua kandung anak tersebut pamit pada Pemohon I dan Pemohon II akan kerja di Bawean - Gresik, namun sampai sekarang orang tua kandung anak tersebut tidak pernah menghubungi Pemohon I dan Pemohon II.

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

9. Bahwa Pemohon I dan Pemohon II mempunyai penghasilan yang cukup untuk memenuhi kebutuhan hidup dan merawat serta mendidik anak tersebut sampai sekarang sudah umur 23 (dua puluh tiga) tahun.

10. Bahwa kedua orang tua angkat (Pemohon I dan Pemohon II) serta orang tua kandung anak tersebut berstatus Warganegara Indonesia.

11. Bahwa untuk kepastian hukum status anak perempuan yang bernama SUSI INDRAYANI, anak angkat Pemohon I dan Pemohon II atau Para Pemohon tersebut diperlukan penetapan dari Pengadilan Agama Tuban.

Berdasarkan alasan – alasandi atas, maka Pemohon I dan Pemohon II atau Para Pemohon mohon agar Ketua Pengadilan Agama Tuban berkenan memberikan penetapan sebagai berikut :

1. Mengabulkan Permohonan Pengangkatan Anak Pemohon I dan Pemohon II.
2. Menyatakan sah pengangkatan anak yang dilakukan oleh Pemohon I dan Pemohon II pada tahun 1997 terhadap seorang anak jenis kelamin perempuan bernama SUSI INDRAYANI, lahir di Tuban, 8 September 1995,yaitu anak kedua perempuan dari perkawinan sah antara ASRUM dan NGATMIDJAH.
3. Membebankan biaya perkara kepada Pemohon I dan Pemohon II.

Demikian atas terkabulnya Permohonan

Bahwa, pada hari persidangan yang telah ditetapkan, para Pemohon hadir di persidangan;

Bahwa, Majelis Hakim telah menasehati para Pemohon untuk memikirkan secara matang tentang niatnya untuk mengangkat anak, karena beratnya tanggung jawab yang akan dipikul sebagai orang tua angkat, namun para Pemohon tetap pada permohonannya;

Bahwa, untuk mempekuat dalil permohonannya, Pemohon telah mengajukan bukti surat, berupa :

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

1.----------F otocopi Kartu tanda Penduduk atas nama Pemohon I Nomor 3523182108580002, tertanggal 15 Nopember 2012 (P.1);

2.----------F otocopi Kartu tanda Penduduk atas nama Pemohon II Nomor 3523185908640001, tertanggal 11 Nopember 2012 (P.2);

3.----------F otokopi Kutipan Akta Nikah para Pemohon dari Kantor Urusan Agama (KUA) Kecamatan Palang, Kabupaten Tuban, Nomor 772/55/1975, tanggal 11 Agustus 1975(P.3);

4.----------F otocopi Kartu Keluarga atas nama Kepala Keluarga SAERUN, Nomor : 3523181403062268, tertanggal 12 Oktober 2009(P.4);

5.----------F otocopi Surat keterangan Penghasilan Nomor : 470/345/414.418.09/2019, tertanggal 25 April 2019 (P.5);

6.----------F otocopi Surat Keterangan Catatan Kepolisian Pemohon I Nomor :SKCK/YANMAS/3283/IV/2019/SATINTELKAM, TERTANGGAL 26 April 2019 (P.6);

7.----------F otocopi Surat Keterangan Catatan Kepolisian Pemohon II Nomor :SKCK/YANMAS/3283/IV/2019/SATINTELKAM, TERTANGGAL 26 April 2019 (P.6);

8.----------F otocopi Surat Keterangan Kelahiran, atas nama SUSI INDRAYANI, Nomor ; 16666/DK/2008, tertanggal 11 Juli 2008 (P.8);

9.----------F otocopi Surat Keterangan Sehat Pemohon I yang dikeluarkan oleh Dokter setempat tertanggal 25 April 2019 (P.9);

10.----------F otocopi Surat Keterangan Sehat Pemohon II yang dikeluarkan oleh Dokter setempat tertanggal 25 April 2019 (P.10);

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

11.----------Fotocopi Surat Keterangan Persyaratan pengangkatan Anak pemohon I Nomor: 470/365/414.418.09/2019, tertanggal 30 April 2019(P.11);

12.----------Fotocopi Surat Keterangan meninggalkan Desa atas nama ASRUM dan NGATMIDJAH Nomor: 471.2/366/414.418.09/2019, tertanggal 30 April 2019(P.12);

Bahwa, bukti fotokopi tersebut diatas, telah dicocokkan dengan aslinya, dan ternyata sesuai dengan aslinya, selanjutnya oleh Ketua Majelis telah diberi tanda P.1, P.2, P.3, P.4, P.5, P.6, P.7,P.8,P.9,P.10,P.11 dan P.12 ;

Bahwa, selain bukti surat, para Pemohon telah pula mengajukan dua orang saksi sebagai berikut :

1.----------SUGIYO BIN SONOKARYO, umur 70 tahun, agama Islam, pekerjaan Petani tempat kediaman di Dusun Pucangan RT.05 RW.01 Desa Pucangan, Kecamatan Palang, Kabupaten Tuban. Di bawah sumpah sesuai agamanya, saksi memberikan keterangan sebagai berikut:

- Bahwa, saksi mengenal para Pemohon, karena para Pemohon adalah tetangga saksi;
- Bahwa, Para Pemohon telah membina rumah tangga sejak 11 Agustus 1975, dan telah belum dikarunia anak;
- Bahwa, calon anak angkat tersebut adalah anak ASRUM hasil pernikahannya dengan NGATMIDJAH ;

----------Bahwa, orang tua kandungnya rela menyerahkan anaknya untuk diasuh dan dipelihara para Pemohon, karena pertama orang tua kandungnya sudah mempunyai 2(dua) anak, kedua, calon orang tua angkat selama berumah tangga belum dikaruniai anak, ketiga, para Pemohon dengan ibu kandung anak tersebut sudah sangat kenal baik;

----------Bahwa, sejak ASRUM menikah dengan NGATMIDJAH, mempunyai 2(dua) orang anak, sedangkan yang akan diangkat para Pemohon adalah anak kedua;

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

- Bahwa, sejak diasuh para Pemohon, anak tersebut sehat, juga tidak ada satupun pihak yang keberatan;
- Bahwa, saksi mengetahui Pemohon I dan Pemohon II bekerja sebagai kuli bangunan dengan penghasilan yang cukup untuk membiayai hidup anak tersebut;

2. MUNYANTO BIN KASONO, umur 52 tahun, agama Islam, pekerjaan Swasta, bertempat di Dusun Krajan RT.03 RW.01 Desa Cendoro, Kecamatan Palang, Kabupaten Tuban. Di bawah sumpah sesuai agamanya, "Wallahi, Demi Allah, saya bersumpah, bahwa saya akan memberikan keterangan yang benar, tidak lain kecuali yang sebenarnya", saksi tersebut memberikan keterangan sebagai berikut
   - Bahwa, saksi mengenal para Pemohon, karena saksi adalah tetangga para Pemohon;
   - Bahwa, Para Pemohon telah membina rumah tangga sejak 11 Agustus 1975, dan belum dikarunia anak;
   - Bahwa, calon anak angkat tersebut adalah anak ASRUM hasil pernikahannya dengan NGATMIDJAH;

   ----------B

   ahwa, orang tua kandungnya rela menyerahkan anaknya untuk diasuh dan dipelihara para Pemohon, karena pertama orang tua kandungnya sudah mempunyai 2(dua) anak, kedua, calon orang tua angkat selama berumah tangga belum dikarunia anak, ketiga, para Pemohon dengan ibu kandung anak tersebut sudah sangat kenal baik;

   ----------B

   ahwa, sejak ASRUM menikah dengan NGATMIDJAH, mempunyai 2(dua) orang anak, sedangkan yang akan diangkat para Pemohon adalah anak kedua;
   - Bahwa, sejak diasuh para Pemohon, anak tersebut sehat, juga tidak ada satupun pihak yang keberatan;
   - Bahwa, saksi mengetahui Pemohon I dan Pemohon II bekerja sebagai kuli bangunan dengan penghasilan yang cukup untuk membiayai hidup anak tersebut;

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Menimbang, bahwa untuk mempersingkat uraian Penetapan ini, maka ditunjuk segala hal yang tercantum dalam Berita Acara pemeriksaan perkara ini , yang merupakan satu kesatuan yang tak terpisahkan dari Penetapan ini;

TENTANG HUKUMNYA

Menimbang, bahwa maksud dan tujuan permohonan para Pemohon sebagaimana terurai di atas;

Menimbang, bahwa para Pemohon mendalilkan telah menikah secara sah sejak 1975 dan belum dikaruniai anak. Kemudian tetangga para Pemohon bernama ASRUM dan istrinya, NGATMIDJAH , yang secara ekonomi tidak mampu, dan mempunyai empat anak, maka demi masa depan anaknya, mereka rela anak kandungnya bernama SUSI INDRAYANI diserahkan untuk diasuh dan dipelihara dalam perlindungan, perawatan, pendidikan para Pemohon;

Menimbang, bahwa menurut Majelis Hakim yang menjadi pokok permohonan ini adalah para Pemohon ingin mendapat kepastian hukum tentang sahnya pengangkatan anak bernama SUSI INDRAYANI sesuai ketentuan hukum Islam.

Menimbang, bahwa dalam hal urusan pengangkatan anak, maka menurut petunjuk Pelaksanaan Perizinan Pengangkatan Anak, berdasarkan Keputusan Menteri Sosial RI, No.41/HUK/KEP/VII/, antara lain disyaratkan :

a. Berstatus kawin, berumur minimal 25 tahun dan pada saat mengajukan permohonan usia perkawinan sudah 5 tahun, dengan mengutamakan antara lain tidak mempunyai anak;
b. Dalam keadaan mampu secara ekonomi;
c. Mengajukan pernyataan bahwa pengangkatan anak semata-mata untuk menyejahterakan anak, selain itu, calon anak angkat umurnya tidak lebih 5 tahun;

Menimbang, bahwa Majelis Ulama Indonesia, berdasarkan Surat No. U.335/MUI/VI/1982, tanggal 18 Sya'ban 1402 H/ 10 Juni 1982 M, telah memfatwakan bahwa terhadap anak angkat yang orang tuanya beragama Islam hanya dapat dilakukan oleh orang yang beragama Islam pula, agar keIslamannya itu ada jaminan tetap terpelihara;

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Menimbang, bahwa Pasal 39 ayat (3) Undang-Undang Nomor 23 Tahun 2002, tentang Pelindungan Anak, sebagaimana telah diubah oleh Undang-Undang Republik Indonesia, Nomor 35 Tahun 2014, juga mensyaratkan orang tua angkat harus seagama dengan yang dianut oleh calon anak angkat jo. Pasal 13 (c) Peraturan Pemerintah, Nomor 54 Tahun 2007, Tentang Pelaksanaan Pengangkatan Anak;

Menimbang, bahwa selain ketentuan tersebut, untuk pengangkatan anak menurut ketentuan Pasal 13 (i) Peraturan Pemerintah, Nomor 54 Tahun 2007, disyaratkan adanya persetujuan dari kedua orang tua kandung untuk menjadi anak angkat tersebut;

Menimbang, bahwa untuk memperkuat dalil permohonannya, Para Pemohon telah mengajukan **bukti surat berupa P.1 sampai P.12;**

Menimbang, bahwa semua bukti tersebut bermeterai cukup, telah sesuai dengan aslinya, sehingga secara formil dan meteriil telah memenuhi syarat sebagai alat bukti dan sah menjadi bukti dalam perkara ini;

Menimbang, bahwa selain bukti surat, telah didengar pula dua orang saksi, masing-masing bernama SURAJI BIN MISRON MARJANA dan WASIRUN BIN SADIR ,yang intinya menerangkan bahwa para Pemohon adalah pasangan suami isteri yang telah menikah sejak 1997, dan selama menikah, para Pemohon belum dikaruniai anak, sehingga karena itu, para Pemohon bermaksud mengangkat seorang anak perempuan bernama **SUSI INDRAYANI** yang merupakan **anak kedua dari dua bersaudara** dari pasangan suami isteri bernama ASRUM dan NGATMIDJAH;

Menimbang bahwa berdasarkan keterangan para Pemohon, dihubungkan dengan bukti surat dan keterangan para saksi, maka dalam persidangan telah diperoleh fakta-fakta sebagai berikut :

1.----------B
ahwa, Pemohon I dan Pemohon II adalah suami-istri yang telah menikah pada 11 Agustus 1975 (bukti, **P.3**), dan sejak menikah hingga sekarang, sudah sekitar 20 tahun 2 bulan,belum dikaruniai anak;

2.----------B
ahwa para Pemohon dan orang tua kandung anak tersebut sama-sama muslim. (Bukti P.1 sampai P.8);

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

3.----------B

ahwa, orang tua kandung anak tersdebut telah rela menyerahkan anak tersebut kepada para Pemohon, dan sejak dalam pemeliharaan para Pemohon sampai sekarang anak tersebut sehat walafiat, dan hingga kini tidak seorangpun dari pihak lain yang mempermasalahkannya;

4.----------B

ahwa para Pemohon terbukti sehat lahir batin dan mampu secara ekonomi dan tidak pernah terlibat kegiatan kriminal ;

Menimbang, bahwa berdasarkan fakta – fakta tersebut diatas, Majelis berkesimpulan bahwa permohonan para Pemohon untuk mengesahkan pengangkatan terhadap anak yang bernama **SUSI INDRAYANI** lahir dari pasangan dari orang tua kandung bernama (ASRUM dengan NGATMIDJAH) telah dapat dibuktikan dan telah memenuhi syarat untuk mengangkat anak tersebut ;

Menimbang, bahwa dalam pengangkatan anak ini, Majelis Hakim

perlu mengetengahkan ketentuan yang digariskan oleh Allah dalam firmanNya surat Al-Ahzab, ayat 5 :

ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِۚ ...

"Panggilah mereka (anak-anak angkat itu) dengan (memakai) nama bapak-bapak mereka. Itulah yang lebih adil pada sisi Allah. …."

Menimbang, bahwa berdasarkan dalil di atas, haram pengangkatan anak (tabanni) dengan menisbatkan anak kepada yang bukan bapaknya, karena status pengangkatan anak tidak berimplikasi pada pemutusan hubungan darah anak dengan orang tua kandungnya, karena status anak angkat hanya beralih dalam hal pemeliharaan, biaya tanggung jawabnya dari orang tua asal kepada orang tua angkatnya, dan tidak memutuskan hubungan darah antara anak yang diangkat dan orang tua kandungnya, sesuai Undang-Undang Republik Indonesia, Nomor 23 Tahun 2002, Tentang Perlindungan Anak, Pasal 39, ayat 2, sebagaimana telah diubah oleh Undang-Undang Republik Indonesia, Nomor 35 Tahun 2014, sehingga oleh

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas peleksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

karena itu, anak tersebut tetap dinasabkan kepada orang tua kandungnya, yakni **SUSI INDRAYANI ;**

Menimbang, bahwa berdasarkan pertimbangan-pertimbangan tersebut, terbukti para Pemohon telah memenuhi syarat subyektif dan seluruh persyaratan dan ketentuan yang berlaku dalam pengangkatan anak, oleh karena itu permohonan a quo dapat dikabulkan;

Menimbang, bahwa oleh karena permohonan para Pemohon dapat dikabulkan, dan demi ketertiban hukum, kepastian hukum serta demi perlindungan hukum, maka berdasar undang-undang nomor 23 tahun 2006 tentang Administrasi Kependudukan jo. Undang-undang nomor 24 tahun 2013 tentang perubahan undang-undang Administrasi Kependudukan Pasal 47 ayat (2) Pencatatan pengangkatan anak sebagaimana dimaksud pada ayat (1) wajib dilaporkan oleh Penduduk kepada Instansi Pelaksana yang menerbitkan Kutipan Akta Kelahiran paling lambat 30 (tiga puluh) hari setelah diterimanya salinan penetapan pengadilan oleh Penduduk. Dalam hal ini adalah oleh para Pemohon itu sendiri. sebagaimana diktum amar yang termaktub di bawah ini;

Menimbang, bahwa dengan dikabulkannya permohonan Para Pemohon, maka sesuai Pasal 171 huruf (h) Kompilasi Hukum Islam, bahwa tanggung jawab kehidupan sehari-hari, biaya pendidikan dan sebagainya beralih tanggung jawabnya dari orang tua asal kepada orang tua angkatnya, yaitu Para Pemohon;

Menimbang, bahwa terkait dengan biaya perkara, para Pemohon adalah orang yang berkepentingan dalam permohonan ini, maka sudah seharusnya biaya permohonan ini dibebankan kepada para Pemohon.

Memperhatikan, Pasal 43 ayat (1) Undang Undang Nomor 1 tahun 1974, Pasal 12 ayat (1) Undang Undang Nomor.4 tahun 1979, Jo. Pasal 39 ayat (2), Pasal 40, 41 Undang Undang Nomor 23 tahun 2002 dan Pasal 49 Undang Undang Nomor 23 tahun 2006 dan semua ketentuan Peraturan Perundang-Undangan yang berlaku dan semua ketentuan hukum Syari'at yang berkaitan dengan perkara ini;

MENETAPKAN

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

1. Mengabulkan permohonan Para Pemohon;
2. Menyatakan sah pengangkatan anak yang dilakukan oleh Pemohon I dan Pemohon II pada tahun 1997 terhadap seorang anak jenis kelamin perempuan bernama SUSI INDRAYANI, lahir di Tuban, 8 September 1995,yaitu anak kedua perempuan dari perkawinan sah antara ASRUM dan NGATMIDJAH.
3. Memerintahkan kepada Para Pemohon untuk melaporkan Penetapan Pengangkatan anak ini kepada instansi pelaksana yang menerbitkan Kutipan Akta Kelahiran;
4. Membebankan Para Pemohon untuk membayar biaya perkara sebesar Rp.181.000,- (seratus delapan puluh satu ribu rupiah);

Demikian ditetapkan dalam rapat permusyawaratan Majelis yang dilangsungkan pada hari Selasa tanggal 11 Juni 2019 Masehi bertepatan dengan tanggal 07 Syawal 1440 Hijriah, oleh kami Drs. H.ABD. ADHIM,MH.., sebagai Hakim Ketua Majelis, Drs.H. ABU AMAR, dan Dra. Hj. SUFIYATI, M.H., masing-masing sebagai Hakim Anggota, Penetapan tersebut diucapkan dalam sidang terbuka untuk umum oleh Ketua Majelis, didampingi Hakim Anggota dan dibantu oleh IMAM NURHIDAYAT,SH., sebagai Panitera Pengganti dengan dihadiri oleh Para Pemohon.

Hakim Anggota I,	Ketua Majelis,
Drs.H. ABU AMAR	Drs.H.ABD. ADHIM,MH.
Hakim Anggota II,	
Dra.HJ. SUFIYATI.,MH	
	Panitera Pengganti,

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

IMAM NURHIDAYAT,SH.

Perincian Biaya Perkara :

1. Biaya pendaftaran	Rp.	30.000;
2. Biaya Proses	Rp.	50.000;
3. Biaya Panggilan	Rp.	75.000;
4. Biaya Panggilan PNBP	Pp.	10.000,-
4. Biaya redaksi	Rp.	10.000;
5. Meterai _____	Rp.	6.000;
Jumlah		181.000

(seratus delapan puluh satu ribu rupiah)

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

المحكمة الشرعية تولوغ اكوغ

Direktori Putusan Mahkamah Agung Republik Indonesia
putusan.mahkamahagung.go.id

P E N E T A P A N

Nomor: 0352/Pdt.P/2013/PA.TA

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

DEMI KEADILAN BERDASARKAN KETUHANAN YANG MAHA ESA

Pengadilan Agama Tulungagung yang memeriksa dan mengadili perkara perdata pada tingkat pertama telah menjatuhkan penetapan sebagai terurai dibawah ini atas permohonan Pengesahan Pengangkatan anak yang diajukan oleh:

Pemohon , umur 82 tahun, agama Islam, pekerjaan Tani, tempat tinggal di kabupaten Tulungagung, yang dalam hal ini dikuasakan kepada SRIKAM ABDULLAH SH, advokat, berkantor di Jalan Raya Popoh Sawo Campurdarat Tulungagung berdasarkan Surat Kuasa Khusus tanggal 30 September 2013, selanjutnta disebut Pemohon ;

Pengadilan Agama tersebut;

Telah membaca surat-surat dalam berkas perkara;

Telah mendengar keterangan Pemohon;

TENTANG DUDUK PERKARA

Menimbang, bahwa Pemohon telah mengajukan permohonan Pengangkatan Anak kepada Pengadilan Agama Tulungagung tertanggal 31 Oktober 2013 yang terdaftar di register perkara Nomor: 0352/Pdt.P/2013/PA.TA, yang pada pokoknya berbunyi sebagai berikut:

1. Bahwa anak angkat tersebut lahir pada Oktober 1962, dari pasangan suami istri yang bernama ayah kandung (meninggal tanggal 8 Januari 2005) dan ibu kandung (masih hidup).
2. Bahwa alm. Ayah kandung selain mempunyai anak calon anak angkat, juga mempunyai 6 anak yang lain atau dengan kata lain calon anak angkat mempunyai 6 saudara yang lain. Dan pada tahun 1962 itu kondisi sosial ekonomi alm. Ayah kandung dan ibu kandung sangat memprihatinkan atau tidak mampu, sehingga anak-anaknya kurang terjamin kesejahteraannya.
3. Bahwa ketika calon anak angkat berumur 40 hari dari kelahirannya, pada bulan Nopember 1962 diangkat atau diasuh (jawa : dipupu) secara adat oleh Pemohon,

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

yang pada saat itu sudah 9 tahun menikah siri (nikah secara agama Islam) dengan alm. Isteri Pemohon (meninggal tanggal 14 Oktober 2011) tidak mempunyai anak.

4. Bahwa ketika mengangkat / mengasuh (jawa : memupu) secara adat terhadap anak yang bernama calon anak angkat tersebut, kondisi sosial ekonomi pemohon cukup mampu, sehingga diharapkan anak angkat tersebut menjadi lebih baik kesejahteraannya di masa mendatang.
5. Bahwa selama diasuh, hidup dan bertempat tinggal bersama dengan orang tua angkatnya pemohon tersebut, calon anak angkat dididik / disekolahkan, dibesarkan, disunatkan dan ketika sudah dewasa juga dinikahkan oleh pemohon seperti halnya anaknya sendiri.
6. Bahwa maksud dan tujuan pemohon mengangkat (adopsi) atau mengasuh anak angkat, tersebut adalah :
   - Untuk kebaikan dan kesejahteraan anak angkat tersebut di masa mendatang.
   - Agar orang tua angkat di masa tuanya ada yang membantu dan mengasuhnya.
7. Bahwa ketika anak angkat, sudah dewasa, oleh pemohon dinikakan dengan seorang wanita bernama isteri calon anak angkat di KUA pada Pebruari 1986 dan dicatat pada buku Nikah.
8. Bahwa pada awal menikah anak angkat dan istrinya bertempat tinggal dan hidup bersama dengan orang tua angkatnya (Pemohon) dan selalu berbakti, berbuat baik dan membantu kerepotan Pemohon.
9. Bahwa oleh karena sudah beristri, anak angkat dengan istrinya kemudian membangun rumah sendiri di dekat rumah orang tua angkatnya (Pemohon) dan ditempati hingga sekarang. Dan selama berumah tangga calon anak angkat dengan istrinya tersebut sekarang sudah dikaruniai 3 orang anak, yaitu : anak calon anak angkat dan isterinya, anak calon anak angkat dan isterinya dan anak calon anak angkat dan isterinya.
10. Bahwa walau anak angkat dan istrinya, sudah hidup mandiri di rumah sendiri dengan ketiga anaknya, namun hingga sekarang masih tetap berbakti, berbuat baik, dan selalu membantu kebutuhan dan kerepotan orang tua angkatnya serta selalu menemani masa-masa tua orang tua angkatnya.
11. Bahwa dengan demikian proses pengangkatan anak / adopsi benar-benar telah terjadi, yang didukung dengan fakta-fakta dan bukti-bukti yang ada, serta telah

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

sesuai dengan peraturan perundang-undangan yang berlaku, oleh karena itu sudah seharusnya permohonan penetapan anak angkat (adopsi) tersebut dikabulkan.

Berdasarkan dalil-dalil/alasan-alasan di atas Pemohon mohon kepada Yth. Ketua Pengadilan Agama Tulungagung Cq. Majelis Hakim yang mengadili perkara ini agar berkenan mengabulkan permohonan penetapan anak angkat (adopsi) tersebut yang amarnya berbunyi sebagai berikut :

1. Mengabulkan permohonan pemohon
2. Menyatakan bahwa pengangkatan anak tersebut sah menurut hukum.
3. Menetapkan bahwa calon anak angkat adalah anak angkat sah dari pemohon.
4. Menetapkan biaya perkara menurut hukum.

Atau :

Apabila Pengadilan Tulungagung berpendapat lain mohon keputusan yang seadil-adilnya.

Menimbang, bahwa pada hari sidang yang telah tetapkan, Pemohon datang menghadap di persidangan;

Menimbang, bahwa Majelis Hakim telah memberikan naschat dan penjelasan tentang maksud dan tujuan pengakatan anak dan akibat hukum pengangkatan anak menurut Hukum Islam;

Menimbang, bahwa setelah dibacakan permohonan Pemohon tersebut, Pemohon tetap pada permohonannya;

Menimbang bahwa untuk mempersingkat uraian dalam penetapan ini, maka ditunjuk berita acara persidangan perkara ini sebagai bagian dari tak terpisahkan dari penetapan ini ;

TENTANG HUKUMNYA

Menimbang, bahwa maksud dan tujuan permohonan Pemohon adalah sebagaimana tersebut diatas;

Menimbang, bahwa berdasarkan penjelasan Pasal 49 huruf (a) Undang-undang Nomor 3 Tahun 2006 tentang perubahan terhadap Undang-undang Nomor 7 tahun 1989 yang menyebutkan Pengadilan Agama berwenang memberikan penetapan asal usul anak dan penetapan pengangkatan anak berdasarkan hukum Islam, dan Pemohon bertempat tinggal di wilayah Pengadilan Agama Tulungagung, karena itu Pengadilan Agama Tulungagung berwenang memeriksa perkara ini

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

Menimbang bahwa permohonan penetapan pengangkatan anak terhadap seorang yang bernama calon anak angkat yang didalilkan oleh Pemohon lahir Oktober 1962, dari pasangan suami istri yang bernama ayah kandung dan ibu kandung dan calon anak angkat, dan calon anak angkat telah menikah dengan seorang perempuan bernama isteri calon anak angkat di Kantor Urusan Agama pada Pebruari 1986 dan dicatat pada buku Nikah.

Menimbang, bahwa maksud dan tujuan Pemohon sebagai mana diuraikan pada posita angka 6 yaitu maksud dan tujuan Pemohon mengangkat (adopsi) atau mengasuh anak angkat, tersebut adalah :

- Untuk kebaikan dan kesejahteraan anak angkat tersebut di masa mendatang.
- Agar orang tua angkat di masa tuanya ada yang membantu dan mengasuhnya;

Menimbang, bahwa tujuan pengangkatan anak hanyalah semata-mata untuk kepentingan dan kesejahteraan anak, segala biaya perawatan, pendidikan dan pemeliharaan hidupnya beralih menjadi tanggung jawab orang tua angkatnya, hal ini sebagaimana maksud ketentuan Pasal 1 angka 9 Undang-undang RI Nomor 23 Tahun 2002 Tentang Perlindungan Anak jo. Pasal 171 huruf (h) Kompilasi Hukum Islam, dengan demikian tidak termasuk tujuan pengangkatan anak untuk kepentingan orang tua angkat dimasa tuanya;

Menimbang, bahwa anak yang akan ditetapkan sebagai anak angkat telah dewasa, serta dihubungkan dengan maksud dan tujuan Pemohon adalah sebagaimana disebutkan dalam posita angka 6 adalah tidak sesuai lagi dengan keadaan calon anak angkat, karena calon anak angkat telah menikah dan dapat mengurus dirinya sendiri;

Menimbang, bahwa berdasarkan pertimbangan tersebut diatas Majelis berpendapat bahwa permohonan Pemohon tidak terdapat alasan dan harus dinyatakan tidak dapat diterima;

Menimbang, bahwa perkara a quo berkaitan dengan bidang perkawinan, oleh karena itu berdasarkan ketentuan Pasal 89 ayat (1) Undang-Undang Nomor 7 Tahun 1989 tentang Peradilan Agama sebagaimana telah diubah dengan Undang-Undang Nomor 3 Tahun 2006 dan perubahan kedua dengan Undang-Undang Nomor 50 Tahun 2009, maka Pemohon dibebani untuk membayar biaya perkara ini;

Mengingat segala peraturan perundang-undangan yang berlaku dan hukum Islam yang berkaitan dengan perkara ini;

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)

M E N E T A P K A N

1. Menyatakan permohonan Pemohon tidak diterima;
2. Membebankan kepada Pemohon untuk membayar biaya perkara sebesar Rp. 171.000,- (seratus tujuh puluh satu ribu rupiah)

Demikian diputuskan di Tulungagung, pada hari Senin tanggal 25 Nopember 2013 Masehi bertepatan dengan tanggal 22 Muharam 1435 Hijriyah yang telah dibacakan dalam sidang terbuka untuk umum pada hari itu juga oleh kami Dra. Hj. A.MULIANY HASYIM, S.H., M.H., M.SI. sebagai ketua majelis, Drs. H.M. HAYAT, S.H., M.H. dan Dra. KHUTOBIIN, masing-masing sebagai hakim anggota dibantu Drs. TARYONO R, S.H. sebagai panitera pengganti dengan dihadiri Pemohon ;

Ketua Majelis

Ttd.

Dra. Hj. A.MULIANY HASYIM, S.H., M.H., M.SI.

Hakim Anggota I	Hakim Anggota II
Ttd.	*Ttd.*
Drs. H.M. HAYAT, S.H., M.H.	Dra. KHUTOBIIN

Panitera Pengganti

Ttd.

Drs. TARYONO R, S.H.

Perincian Biaya Perkara :

1. Pendaftaran	*Rp.*	30.000,-
2. Biaya Proses	*Rp.*	50.000,-
3. Biaya Panggilan	*Rp.*	75.000,-
4. HHK-I.	*Rp.*	5.000,-
5. Materai	*Rp.*	6.000,-
6. Redaksi	*Rp.*	5.000,-
Jumlah	*Rp.*	171.000,-

(seratus tujuh puluh satu riburupiah)

Disclaimer
Kepaniteraan Mahkamah Agung Republik Indonesia berusaha untuk selalu mencantumkan informasi paling kini dan akurat sebagai bentuk komitmen Mahkamah Agung untuk pelayanan publik, transparansi dan akuntabilitas pelaksanaan fungsi peradilan. Namun dalam hal-hal tertentu masih dimungkinkan terjadi permasalahan teknis terkait dengan akurasi dan keterkinian informasi yang kami sajikan, hal mana akan terus kami perbaiki dari waktu kewaktu.
Dalam hal Anda menemukan inakurasi informasi yang termuat pada situs ini atau informasi yang seharusnya ada, namun belum tersedia, maka harap segera hubungi Kepaniteraan Mahkamah Agung RI melalui :
Email : kepaniteraan@mahkamahagung.go.id Telp : 021-384 3348 (ext.318)